A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/350
E/1989/99
27 July 1989
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/CHINESE/ENGLISH/
FRENCH/RUSSIAN/SPANISH

UN LIBRARY
AUG 21 1989
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٣ (و) من جدول الاعمال المؤقت*
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : البيئة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : البيئة

تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٣ و ١٨٧/٤٣

تقرير الامين العام

* A/44/150.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ -٦	٥
ثانيا - الآراء التي أعرب عنها مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الجهود المبذولة لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار وسليمة بيئيا	٧ -١٧	٧
ثالثا - الآراء التي اقترحها مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستراتيجيات الطويلة الأجل وبشأن الاهتمامات البيئية الجديدة	٢٠-٣٧	١١
رابعا - المعلومات الواردة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية	٣٨-٥١	١٤
استراليا	٣٩	١٥
اسرائيل	٣٠	١٥
ايطاليا	٣١	١٥
باكستان	٣٣	١٦
بروني دار السلام	٣٣	١٦
بلجيكا	٣٤	١٧
بنغلاديش	٣٥	١٧
بنما	٣٦	١٧
بيرو	٣٧	١٧
تركيا	٣٨	١٨
جمهورية كوريا	٣٩	١٩
سنغافورة	٤٠	١٩
السويد	٤١	٢٠
شيلي	٤٣	٢١
الفلبين	٤٣	٢١
قبرص	٤٤	٢١

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
مدغشقر	٤٥	٣٢
مصر	٤٦	٣٢
المكسيك	٤٧	٣٢
النرويج	٤٨	٣٣
نيجيريا	٤٩	٣٤
هولندا	٥٠	٣٤
الاتحاد الاقتصادي الأوروبي	٥١	٣٤
خامسا - الاجراءات المتعلقة باستعراض وتنسيق جهود منظومة الامم المتحدة لمتابعة التنمية القابلة للادامة	٥٢-٦٠	٣٥
سادسا - موجز للاجراءات التي اتخذتها هيئات ادارة منظمات هيئات وبرامج منظومة الامم المتحدة ، والانشطة المضطلع بها لتحقيق تنمية سليمة بيئيا وقابلة للإدامة	٦١-١٦٧	٣٨
برنامج الامم المتحدة للبيئة	٦١-٦٤	٣٨
ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامم المتحدة	٦٥-٦٦	٣٩
مركز الامم المتحدة للشركات عبر الوطنية	٦٧-٦٩	٣٠
منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	٧٠-٧١	٣١
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)	٧٢-٧٣	٣١
برنامج الامم المتحدة الإنمائي	٧٤-٧٩	٣٣
مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني	٨٠	٣٤
صندوق الامم المتحدة للسكان	٨١-٨٤	٣٤
جامعة الامم المتحدة	٨٥	٣٦
اللجنة الاقتصادية لافريقيا	٨٦	٣٦
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٨٧-٨٩	٣٧
اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ...	٩٠-٩٢	٣٨

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٩٣-٩٦	٣٩
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٩٧-٩٩	٤٠
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث	١٠٠-١٠١	٤١
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)	١٠٢-١٠٣	٤١
مجلس الأغذية العالمي	١٠٤-١٠٥	٤٢
برنامج الأغذية العالمي	١٠٦-١٠٨	٤٣
منظمة العمل الدولية	١٠٩-١١٧	٤٤
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	١١٨-١٢٢	٤٦
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	١٢٣-١٣٠	٤٩
منظمة الطيران المدني الدولي	١٣١-١٣٢	٥٢
منظمة الصحة العالمية	١٣٣-١٣٧	٥٣
البنك الدولي	١٣٨-١٤٣	٥٥
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	١٤٤-١٤٨	٥٧
المنظمة البحرية الدولية	١٤٩-١٥٢	٦٠
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٥٣-١٥٥	٦٢
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	١٥٦-١٦٠	٦٤
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	١٦١-١٦٥	٦٦
المنظمة العالمية للسياحة	١٦٦-١٦٧	٦٩

أولا - مقدمة

١ - قامت الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين المعقودة عام ١٩٨٧ بالنظر في "المنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده" ، المقدم من مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وفي تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعنون "مستقبلنا المشترك" ، المُحال اليها بواسطة مجلس الادارة (A/42/427 ، المرفق) . واعتمدت الجمعية العامة بعد ذلك "المنظور البيئي" ، في قرارها ١٨٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن "المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها" ، ورحبت في قرارها ١٨٧/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر أيضا بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية . وقد تضمن القراران توصيات الى الحكومات والى منظومة الامم المتحدة . كذلك حدد القراران إطارا لتقديم التقارير الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتضمن هذا تقديم التقارير بواسطة هيئات ادارة أجهزة ومنظمات وبرامج منظومة الامم المتحدة عن التقدم الذي أحرزته منظماتها صوب تحقيق التنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار ، والذي أحرزه الامين العام بشأن الإجراء المتعلق باستعراض تنسيق جهود منظومة الامم المتحدة المبذولة لمتابعة التنمية القابلة للاستمرار . كذلك دعيت مجالس ادارات أجهزة منظمات وبرامج منظومة الامم المتحدة الى جعل تقاريرها متاحة لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة الذي دعي بدوره الى إبداء آرائه حول هذه التقارير . وعلاوة على ذلك ، طلب الى الامين العام تقديم تقرير موحد .

٢ - وأثناء إعداد هذا التقرير الموحد ، قام المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، نيابة عن الامين العام ، بإحالة قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ الى جميع الحكومات برسالة مؤرخة في ١ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وطلب منها تقديم معلومات بشأن الاجراء الذي اتخذته لتنفيذهما وذلك حتى يكون تقرير الامين العام هذا شاملا قدر الإمكان . وفي ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٨ ، طلب المدير التنفيذي أيضا من جميع مؤسسات منظومة الامم المتحدة المعنية تقديم تقارير هيئات ادارتها وأية معلومات أخرى ذات صلة بالتقرير الموحد للامين العام الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . وقد تم تذكير هيئات الامم المتحدة ، وكذلك الحكومات ، فيما بعد بهذا الطلب في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ و ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، كما ذكرت مؤسسات الامم المتحدة مرة أخرى في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

٣ - وبغية تبسيط هيكل الوثائق المقرر إعدادها ، بحثت لجنة التنسيق الادارية في دورتها الأولى العادية المعقودة في عام ١٩٨٨ ، أفضل السبل لتلبية متطلبات تقديم التقارير بواسطة مؤسسات منظومة الامم المتحدة . ورأت اللجنة أنه ينبغي للمنظمات أن تحاول ، الى أقصى حد ممكن ، توحيد التقارير التي تقدمها فيما يتعلق بهذين القرارين ، مع ملاحظة أن كليهما يشملان مسألة التنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة . وقد آثر أعضاء اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح ، وقاموا بتوحيد تقاريرهم بشأن تنفيذ القرارين في تقرير واحد .

٤ - ووقت إعداد هذه الوثيقة ، كان عدد من هيئات ادارة المؤسسات الأعضاء في لجنة التنسيق الادارية قد اجتمع للنظر في التقارير التي ستقدمها هذه المؤسسات الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين . وفي عدد من المنظمات الأخرى ، تم الانتهاء من إعداد الوثائق كي تقدم الى هيئات اداراتها للنظر فيها خلال الشهور القليلة القادمة . وفي هذه الحالة ، تكون الموجزات الواردة في الفصل السادس قائمة على أساس الوثائق المقدمة ، وإلا تكون قد استخدمت تقارير ومواد أخرى مؤقتة ، أينما كانت متاحة . ويجب التذكير بأن التقرير المرحلي للأمين العام الذي يوجز الإجراء المتخذ استجابة للقرار ١٨٧/٤٣ ، والذي أعد فور انتهاء دورة الجمعية العامة الثانية والأربعين ، قد نظرت فيه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين (الوثيقة A/43/353-E/1988/71) .

٥ - ويبين استعراض كل تقرير من تقارير المنظمات ، أن هيئات اداراتها قامت ، بمقتضى ولاية كل منها ، بوضع مجموعة كبيرة من السياسات لتنفيذ التوصيات الواردة في "المنظور البيئي" ، ولأخذ المفاهيم والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة العالمية في الاعتبار . وتبين التقارير أيضا أن الوكالات تستجيب بطرق مختلفة ، من خلال أنشطتها التنفيذية ، للاهتمامات التي تتضمنها كلتا الوثيقتين . وعلاوة على ذلك ، توضح التقارير أن كل منظمة قامت بترجمة المفاهيم المحددة في "المنظور البيئي" وفي تقرير اللجنة العالمية الى أرقام تتصل على نحو مباشر ببرامجها الجاري تنفيذها ، وبذلك تنتقل من العمومية الى الخصوصية ؛ وتبين التقارير الكيفية التي يتم بها تعديل وتعزيز هذه البرامج ببذل المزيد من الجهد وباتباع نهج جديدة . ويعتبر تنوع الاستجابات لمفهوم ومتطلبات التنمية القابلة للإدامة ، في حد ذاته ، تعبيرا عن المساهمة الفريدة والواسعة النطاق لمنظومة الامم المتحدة لدعم جهود الحكومات لتحقيق تنمية سليمة بيئيا وقابلة للاستمرار .

٦ - ومجمل القول أن المعلومات الواردة من الحكومات ومن هيئات ادارة أجهزة منظمات وبرامج منظومة الامم المتحدة تؤكد أنه على الرغم من ظهور الكثير من المشاكل والمنظورات البيئية الجديدة خلال العقد الاخير ، ولا تزال آخذة في الظهور ، فإن الاولويات البيئية القديمة العهد لا تزال تحظى باهتمام لا يفتر ، لذلك تواصل الحكومات ومنظومة الامم المتحدة بذل الجهود في برامجها الجاري تنفيذها .

ثانيا - الآراء التي أعرب عنها مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة بشأن الجهود المبذولة لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار وسليمة بيئيا

٧ - لاحظ مجلس الادارة أن الكثيرين من ممثلي الحكومات قاموا في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة وكذلك في دورته الخامسة عشرة بالابلاغ عن أنشطة المتابعة الجارية في بلدانهم استجابة لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ بشأن "المنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده" وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، على الترتيب . كما لاحظ المجلس أنه في ٢٤ اذار/مارس ١٩٨٩ ، استجابة ٢٣ حكومة ولجنة الاتحادات الاوروبية لطلب المدير التنفيذي بتقديم معلومات ، ومن ثم لم تتبلور صورة كاملة نظرا لتشعب المهمة وقصر الوقت . وان المجلس لعلى ثقة من أن الحكومات كانت ، ولاتزال ، تستجيب للقرارين ، ويأمل في أن يتحقق مزيد من التقدم صوب تنفيذ التنمية القابلة للاستمرار والسليمة بيئيا .

٨ - وقد بينت الردود التي تلقاها المدير التنفيذي انه بالاضافة الى المشاكل البيئية الآخذة في الظهور ، ترى الحكومات أنها تواجه العديد من المسائل البيئية القديمة العهد التي يتعين عليها أن تتناولها . وعلى أساس المعلومات المقدمة ، يلاحظ مجلس الادارة أن الاستجابة للقرارين ، بالاضافة الى الجهود الاكثر فعالية للتصدي للمشاكل البيئية سواء كانت حديثة أو قديمة العهد ، تتطلب اتخاذ نهج وقائي يعالج مصادر التدهور البيئي والمسائل المتعلقة بالسياسة الوطنية الشاملة . ويقتضي تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج القائمة ، وكذلك الاليات الحالية ، استعراضها وتعديلها حسب الاقتضاء ، وذلك في ظل حالة تتفاوت فيها من بلد لآخر المدركات والاولويات المتعلقة بالقضايا البيئية . ومع ذلك فان مجلس الادارة يعتقد أنه ينبغي للحكومات أن تسعى الى جعل تنفيذ القرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ أمرا له أهمية متصلة .

٩ - وقد أحاط مجلس الادارة علما ، مع التقدير ، بالاجراء الذي اتخذته بالفعل معظم هيئات ادارة الأجهزة ومنظمات ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ، التي اجتمعت أثناء فترة تقديم التقارير وبذلك تمكنت من الاستجابة . وأشارت هيئات أخرى الى أنها تعتزم القيام بذلك في الشهور القادمة . ويلاحظ مجلس الادارة أيضا أن حكومات كثيرة قد سعت ، على مستوى رفيع ، الى تنفيذ التوصيات الواردة في "المنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده" وفي تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية . كذلك سعى عدد من المنظمات غير الحكومية الى تنفيذ مفهوم التنمية القابلة للاستمرار على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية .

١٠ - وأثنى مجلس الادارة على هيئات ادارة وأجهزة ومنظمات وبرامج منظومة الأمم المتحدة المعنية لما بذلته من جهود ، وللنتائج التي حققتها في تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ . وكما هو متوقع ، قام كل من هيئات الادارة تلك بتفسير هذين القرارين في ضوء ولايته الخاصة ، وينظر مجلس الادارة في هذه المحصلة باعتبارها مساهمة حقيقية في مجال ادماج الاعتبارات البيئية في الأنشطة الانمائية الواسعة النطاق التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ، ومن ثم باعتبارها جهدا حقيقيا صوب بلوغ هدف التنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار . ومما تجدر ملاحظته أن هيئات الادارة لم تحدد فحسب ، من حيث الأولوية ، المجالات البيئية ذات الأهمية الخاصة بها ، بل انها أيضا حددت أولويات جديدة أو عدلت أولوياتها القائمة ، لاسيما فيما يتعلق بخططها المتوسطة الأجل وميزانيتها البرنامجية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ كذلك . ومن الأمور الهامة بوجه خاص أنه تم في اطار بعض أجهزة الأمم المتحدة تحديد مشاريع جديدة للتنفيذ العملي للتنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار . ومع ذلك يشير هذا التقرير الى أنه لايزال يتعين القيام بالمزيد من الأنشطة لتنفيذ هذين القرارين .

١١ - وأحاط مجلس الادارة علما بمقرر لجنة التنسيق الادارية بتعزيز التعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كي تساعد الدول الأعضاء بمزيد من الفعالية . وفي هذا الصدد ، رحب مجلس الادارة بما قررته لجنة التنسيق الادارية فيما يتعلق بانشاء قوة عمل مخصصة على مستوى الرؤساء التنفيذيين بإذن من الأمين العام لمساعدة منظومة الأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية . ورحب مجلس الادارة بالمبادرة التي اتخذها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وبإقرارها من جانب لجنة التنسيق الادارية ، لاختبار وتطبيق المعرفة المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل ادماج الاعتبارات البيئية في

الخطط الانمائية الوطنية وعند وضع السياسات . كما رحب المجلس بمقرر اللجنة الذي يتوخى عقد اجتماع مشترك للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (الانشطة التنفيذية) والمسؤولين المعينين للشؤون البيئية ، بشأن موضوع النهج التي يتعين اتباعها من جانب مؤسسات المنظومة فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية البيئية وتطبيقها على الجوانب التنفيذية للمنظومة . وكان من رأي مجلس الادارة أن تلك المبادئ التوجيهية ينبغي أن تؤدي الى سياسات متوائمة داخل منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك مؤسساتها المالية . ورحب المجلس أيضا بالأعمال التي اضطلع بها لبلورة مقترحات للمحاسبات البيئية في اطار نظام الحسابات القومية .

١٢ - وتشمل أنشطة أجهزة منظمات وبرامج منظومة الامم المتحدة ، كما هي مبينة في تقارير هيئات ادارتها ، مجموعة واسعة النطاق من الانشطة الداعمة للتنمية السليمة بيئيا ، ولاحظ مجلس الادارة بصفة خاصة ، العناصر الجديدة التي أشير اليها في تلك التقارير ، ومن بين تلك العناصر الجديدة الاعتراف بالحاجة الى اتخاذ اجراءات بيئية بواسطة المؤسسات المالية للمنظومة . وأعرب مجلس الادارة عن أمله في أن يؤدي ذلك الى تعاون أوثق من جانب المجتمع المانح ، ومعه ، سعيا الى تحقيق تنمية سليمة بيئيا وقابلة للاستمرار على جميع المستويات . وفي اطار هذا التعاون ، ينبغي ايلاء اهتمام الى المشاكل البيئية الآخذة في الظهور ، لاسيما تلك التي تحظى باهتمام عالمي .

١٣ - وشارك مجلس الادارة لجنة التنسيق الادارية رأيها بأن التغيرات المناخية وارتفاع درجة الحرارة العالمية وفقد التنوع البيولوجي والتهديدات التي تشكلها النفايات الخطرة والتخلص منها كانت من أبرز المشاكل الآخذة في الظهور . وقدر المجلس الاجراءات التي اتخذها عدد من المنظمات فيما يتعلق بهذه المشاكل ، والتشديد على وضع صكوك قانونية واتفاقات مؤسسية للتصدي لها . وعلاوة على الجهود الاقليمية أو العالمية المبذولة فان إعمال الصكوك القانونية سوف يتطلب أن تتخذ الحكومات اجراءات محددة على الصعيد الوطني . وكان من رأي مجلس الادارة أنه ينبغي لمنظومة الامم المتحدة أن تساعد الحكومات في اتخاذ اجراءات هامة ، وأن تعزز جهودها ، اذا اقتضت الضرورة ذلك ، عن طريق أنشطة التعاون التقني .

١٤ - وعلى الرغم من المشاكل الجديدة ، أكد مجلس الادارة على ضرورة أن تظل أجهزة ومنظمات وبرامج منظومة الامم المتحدة متيقظة في جهودها الرامية ، ضمن أمور أخرى ، الى تحقيق تقدم صوب حل المشاكل القديمة العهد التي لاتزال تمثل عنصرا حاسما

بالنسبة للتنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار - وهي حماية النظم الايكولوجية للغابات ، ومنع تآكل التربة بما في ذلك التصحر ، وتحسين المستوطنات البشرية والصحة البيئية ، وتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، وحماية البيئة البحرية ، وغير ذلك . ولاحظ مجلس الادارة أن كثيرا من أجهزة ومنظمات وبرامج منظومة الامم المتحدة ، قد قامت خلال فترة زمنية طويلة ، بتنفيذ برامج لدعم التنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار . ومن بين هذه البرامج ، برنامج "الانسان والمحيط الحيوي" التابع لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، و "المشروع الدولي المعني بالموارد الجينية النباتية" التابع لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة . وكان من رأي المجلس أنه ينبغي مواصلة تلك الانشطة والتوسع فيها حسب الاقتضاء . وعلى الرغم من ذلك ، لايزال هناك عمل كثير يتعين انجازه ، كما أنه من الضروري أن تستمر الانشطة لدعم تنفيذ وتطوير التنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار . وينبغي الاشارة الى أنه يتعين على أجهزة الامم المتحدة أن تستفيد في جهودها الرامية الى تشجيع التنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار من التوصيات العديدة المتعلقة بمختلف قطاعات الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ، والتي يتضمنها "المنظور البيئي لعام ٢٠٠٠ وما بعده" وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية .

١٥ - وقد أدرك مجلس الادارة ، مع ذلك ، أن المشاكل البيئية الآخذة في الظهور ، والأبعاد الجديدة ، وكذلك حجم المشاكل قديمة العهد تتطلب موارد اضافية تكون تحت تصرف المنظمات المعنية وبصفة خاصة للمشروعات في البلدان النامية . وناشد المجلس كل جهاز ومنظمة وبرنامج تابع للامم المتحدة ، ومجالس ادارتها ، وكذلك جميع الدول الاعضاء ، والجهات المانحة المتعددة الاطراف والثنائية ، اتاحة تلك الموارد على سبيل الاستعجال .

١٦ - ولاحظ مجلس الادارة أن قضيتي الطاقة والنقل ، على الرغم من أهميتهما الكبرى للتنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار ، لم تحظيا إلا باهتمام قليل نسبيا في التقارير المقدمة من هيئات الادارة لأجهزة الامم المتحدة . وقد يعزى ذلك الى عدم وجود هيئات تابعة للامم المتحدة ذات مسؤولية متكاملة عن هذين المجالين من مجالات السياسة العامة .

١٧ - وأكد مجلس الادارة على أنه ينبغي ، في العمل المقبل لأجهزة الامم المتحدة في مجال تعزيز التنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار ، ايلاء عناية خاصة لضرورة اتخاذ خطوات حاسمة في هذا الاتجاه قبل انعقاد مؤتمر الامم المتحدة المقبل للبيئة والتنمية بفترة كافية .

ثالثا - الآراء التي اقترحها مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستراتيجيات الطويلة الأجل وبشأن الاهتمامات البيئية الجديدة

١٨ - لاحظ مجلس الادارة أن هناك الكثير من التفسيرات المختلفة لمفهوم التنمية القابلة للاستمرار وأنه ليس هناك مسار وحيد لتحقيقه .

١٩ - وكان من رأي مجلس الادارة ان التنمية القابلة للاستمرار هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الاضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها ، كما أنها لا تنطوي بأي حال على أي انتهاك للسيادة الوطنية . وكان من رأي مجلس الادارة أيضا أن تحقيق التنمية القابلة للاستمرار ينطوي على التعاون داخل الحدود الوطنية وعبرها ، كما أنه يعني التقدم صوب الانصاف الوطني والدولي ، بما في ذلك تقديم المساعدة للبلدان النامية وفقا لخططها الانمائية الوطنية وأولوياتها وأهدافها ؛ كما أنها تعني وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة من شأنها أن تؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية القابلين للاستمرار في جميع البلدان ، ولاسيما في البلدان النامية ، الأمر الذي له أهمية كبرى بالنسبة للادارة السليمة للبيئة . وتعني التنمية القابلة للاستمرار كذلك صون قاعدة الموارد الطبيعية ، التي تعد ركيزة للمرونة الايكولوجية والنمو الاقتصادي ، وترشيد استخدامها وتعزيزها . والتنمية القابلة للاستمرار تعني أيضا ادماج الاعتبارات والشواغل البيئية في سياسات التنمية والتخطيط الانمائي ، وهي لا تمثل شكلا جديدا لفرض الشروط على المساعدات أو على التمويل الانمائي .

٢٠ - وقد أدرك مجلس الادارة تماما ان البلدان ذاتها هي ، بل ويتعين أن تكون ، العامل الرئيسي في اعادة توجيه تنميتها بحيث تجعلها قابلة للاستمرار . ذلك أن التنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار لها أهمية عظمى لجميع البلدان الصناعية أو النامية أيا كانت درجة تنميتها . والبلدان الصناعية تسيطر على الموارد اللازمة لاجراء التعديلات الضرورية كما أن بعض أنشطتها الاقتصادية تؤثر بالفعل تأثيرا كبيرا على البيئة ، ليس على الصعيد الوطني فحسب وانما خارج حدودها أيضا . وحتى في حالة البلدان النامية ، فان الجزء الاكبر من مواردها اللازمة للتنمية يأتي بدرجة كبيرة من البلدان ذاتها . وعلى الرغم من أن محافظة البلدان النامية على قاعدة الموارد الطبيعية التي لديها من أجل سد احتياجات الأجيال المقبلة لها بطبيعة الحال أهمية

عظمى فان احتياجات الاجيال الحاضرة لها أهمية أكبر . فالاجراءات التي تتخذ بدافع من الفقر وضرورة العيش تأتي على قاعدة الموارد ، ومن ثم تولد مزيدا من الفقر وتصاعدا في الاحساس باليأس . وفي جميع البلدان نجد أن قضايا التنمية والبيئة حبيسة تفاعلات متبادلة . والمجتمع الدولي يواجه اليوم قضايا بيئية جديدة ، ومع ذلك تظل الاهتمامات البيئية القديمة العهد والعديدة قائمة بل وتكتسب ، في الواقع ، أهمية أكبر .

٢١ - وقد سعت الحكومات وكذلك أجهزة ومنظمات وبرامج منظومة الامم المتحدة الى اتخاذ نهج عملي مكيف وفقا لاحتياجاتها المحددة ؛ ولاحظ مجلس الادارة ، مع التقدير ، أنها إذ فعلت ذلك إنما تكون قد أدخلت الاعتبارات البيئية في عدد متزايد من البرامج والمشاريع ، وكذلك جعلت الوفاء بالمتطلبات البيئية عنصرا حيويا في سياساتها واجراءاتها الموجهة صوب تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ . وبذلك يكون مجلس الادارة قد أدرك أن هذين القرارين غيرا بالفعل المناخ الذي تتخذ فيه القرارات على الصعيدين الوطني والدولي ، مما يؤثر على سياسات جميع البلدان وما تتخذه من اجراءات . ومع ذلك لابد من بذل جهد متواصل لتعزيز وتعجيل تنفيذ القرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ على الصعيد الوطني .

٢٢ - وفضلا عن وجود الارادة السياسية لجعل التنمية وافية وقابلة للدوام بدرجة كافية ، هناك حاجة الى تطوير ونشر المعرفة بالسبل التي تؤدي الى تحقيق ذلك والى ايجاد الموارد اللازمة لبلوغ هذه الغاية .

٢٣ - وتبين ردود الحكومات على طلبات تقديم معلومات عن تنفيذ القرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ أنه مع توافر الارادة السياسية بدرجة قد تكون أكبر مما كانت في الماضي لا تستطيع أية حكومة القول على وجه اليقين انها حققت تنمية سليمة بيئيا أو أن لديها بالفعل المنهجية التي تمكنها من ذلك . ومن هنا جاءت ضرورة ايلاء اهتمام كبير ، الآن لاستحداث طرق لادماج البعد البيئي في التخطيط والسياسات الانمائية . وما من شك في أن رغبة لجنة التنسيق الادارية في اجراء التجارب في عدد قليل من البلدان ، بناء على طلبها وبمشاركتها ، جديرة بالثناء . ويتعين أن تشمل المنهجيات أفضل الطرق لادارة التفاعل داخل البلدان فيما بين المسؤولين عن الانشطة الانمائية المحددة في قطاعات معينة والمسؤولين عن الاستجابة للاهتمامات البيئية ، وأولئك الذين يتحملون مسؤولية التخطيط العام واتخاذ الاجراءات التي تحدد اتجاهات الاقتصاد . ويتعين أيضا أن تتضمن الحسابات القومية حسابات الموارد البيئية وليس مجرد الموارد المالية .

٣٤ - وكما أشير اليه سلفا ، يتعين مواصلة الجهود المبذولة بشأن عدد من القضايا التي تعتبر الآن حاسمة لتحقيق تنمية سليمة بيئيا وقابلة للاستمرار ، وهي الجهود التي يجري تكييفها في ضوء "المنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده" ، كي تأخذ بعين الاعتبار ، حسب الاقتضاء ، المفاهيم والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية .

٣٥ - وينشأ بُعد اضافي خاص بتعقد الموضوع بظهور الحاجة الى التصدي للاهتمامات البيئية الجديدة ، كارتفاع درجة حرارة العالم ، مع أخذ المخاطر أو مظاهر عدم اليقين التي لم يعرف مدى أهميتها بعد في الاعتبار . وكمثال لما تقدم ، كان من رأي مجلس الادارة أن التغير المناخي ستكون له نتائج واسعة النطاق بحيث تتأثر جميع الأنشطة الانمائية سواء في مجال الصناعة أو الزراعة أو الحراجة أو أي قطاع آخر . وقد يقتضي الأمر زيادة بعض الأنشطة وتخفيض البعض الآخر . وعلاوة على ذلك فان الاجراءات التي تتخذ في أي من هذه القطاعات تؤثر على سائر القطاعات بدرجة كبيرة مما يؤدي الى خلق شبكة معقدة من التفاعلات التي قد تؤدي الى تفاقم المشكلة اذا تعذر فهمها أو اذا لم تؤخذ بعين الاعتبار بدرجة كافية . ومن ثم فان توقع التغير المناخي سيزيد من عنصر عدم اليقين في التخطيط الانمائي في جميع القطاعات وفي التكهن بفوائد التنمية .

٣٦ - ويتعين على المجتمع الدولي أن يركز اهتمامه على عدد من القضايا الرئيسية التي لها فعاليتها في التعجيل بتحقيق التنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار ، وأن يتفاعل مع ما يشعر به المجتمع العالمي من قلق ، وأن يتيح الفرص للعمل الناجح سواء على الصعيد العالمي أو الاقليمي أو الوطني . وتتعلق تلك القضايا بمشاكل الغلاف الجوي والمناخ (التحكم في التغير المناخي واستنفاد طبقة الأوزون والأمطار الحمضية أساسا) ؛ وادارة موارد المياه العذبة ، والتحكم في التلوث البحري في البحار الاقليمية ؛ وادارة المناطق الساحلية بشكل مناسب ، ووقف عمليات التصحر وازالة الاحراج ؛ والمحافظة على التنوع البيولوجي في سياق اقتصادي واجتماعي واسع ؛ وتقليل النفايات الخطرة الى أدنى حد ممكن عن طريق استحداث تكنولوجيات قليلة النفايات وعديمة النفايات ؛ والادارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة والمواد الكيميائية المحتملة السمية . وفي الوقت نفسه ، يتطلب النهج الوقائي للمشاكل البيئية اجراء استعراض شامل وتغييرات مناسبة في السياسات الوطنية في شتى القطاعات الصناعية والاجتماعية .

٣٧ - وقد أدرك مجلس الادارة أنه في حين تؤيد جميع البلدان الرغبة في التصدي لهذه القضايا وتشارك أيضا في الاحساس بالاهمية العالمية للعديد من هذه المشاكل قد يؤدي الادراك الناشئ عن الظروف الوطنية بكل بلد من البلدان الى ايلاء أولويات مختلفة للقضايا على اختلافها . وربما تحول طبيعة القضايا أيضا دون اتباع نهج موحدة ، إذ يتطلب البعض نهجا اقليمية في حين يتطلب البعض الآخر نهجا عالمية ، وان كانت كلها تتطلب من جميع البلدان أن تتخذ اجراء في نهاية المطاف . وأكد مجلس الادارة الحاجة الى اتفاقات رسمية من جانب الحكومات بشأن التزامات محددة ببذل جهود تعاونية للتصدي للقضايا العالمية أو الاقليمية ، بيد أنه شدد ، بنفس القدر ، على الحاجة الى الموارد الاضافية التي سوف تحتاجها بلدان عديدة كي تقوم بدورها وتحقق التوازن في نهجها وأولوياتها الانمائية الوطنية بين متطلباتها الناتجة عن الحاجة وتتصدى لشواغلها المختلفة . وعلى المجتمع الدولي أن يتصدى لمسألة تكاليف التنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار . ذلك أنه ولئن كانت هذه التطورات دون شك أقل تكلفة في المدى الطويل وأكثر سلامة للبلدان التي تمارسها وأفضل للمجتمع العالمي ، فان تكلفتها ربما تكون أكثر ارتفاعا في المدى القصير . ومن ثم فانه فيما يتعلق بأولئك الذين ينصب اهتمامهم على الأفق الوحيد المتاح أمامهم وهو البقاء في المستقبل القريب ، ربما تكون التكاليف معوقة بدرجة كبيرة . وكان من رأي مجلس الادارة أنه يتعين على المجتمع الدولي لا أن يلتزم بوجه عام بالرأي القائل بالحاجة الى موارد اضافية فحسب ، بل وأن يعين على وجه التحديد مصادرها الممكنة . ومن المتوقع أن تكون مجموعة من هذه القضايا ضمن المسائل التي سيبحثها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ . ولابد من ايلاء الاعتبار الواجب للتوصيات الواردة في "المنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده" وفي تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في العملية التحضيرية لهذا المؤتمر .

رابعا - المعلومات الواردة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية

٣٨ - وقت اعداد هذا التقرير ، لم يكن المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة قد تلقى سوى عدد ضئيل من ردود الحكومات على طلبه بتقديم معلومات بشأن الاجراء الذي اتخذته بشأن تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ . وفيما يلي موجز للمعلومات الواردة :

استراليا

٣٩ - حظيت قوة الدفع العامة لتوصيات اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية بالتأييد ، واعتبرت البيئة مسألة أساسية للتنمية الاقتصادية . وقد اتخذت بالفعل اجراءات بشأن كثير من توصيات اللجنة وذلك ، على سبيل المثال ، لحماية غابات المطر (المحيطة بخط الاستواء) ، ومكافحة تردي التربة الجافة ، والحد من استخدام الكربونات الفلورية الكلورية ، وتشجيع تنمية الطاقة المتجددة ، ووضع خطط للابلاغ عن المواد الكيميائية الجديدة وتقييمها . وتدرك استراليا ، باعتبارها من الدول المانحة للمساعدة ، أهمية تقديم المساعدات الى البلدان النامية لتعزيز مؤسساتها بغية معالجة المسائل البيئية ، وهي ضرورة أصبحت ملحة نتيجة للاتجاهات العديدة التي أبرزها تقرير اللجنة .

اسرائيل

٣٠ - أصبح لحفظ المياه واعادة استخدامها ، والاستخدام الآمن لمبيدات الآفات ، مكان الصدارة بين الأولويات ، فقد أولي اهتمام خاص لتطبيق معايير السلامة فيما يتعلق بمبيدات الآفات . كما أولي مزيد من الاهتمام للتعليم البيئي لخلق التزام جديد بتحسين البيئة وحمايتها . وقد تم التركيز على الوقاية وليس على العلاج . كذلك حددت المتطلبات الجديدة اللازمة للبيانات المتعلقة بالاثر البيئي وبوضع التدابير للحيلولة دون حدوث الآثار السلبية للمشاريع الانمائية . ويجري وضع خطة وطنية بشأن الطاقة حتى عام ٢٠١٥ ، لاحداث التوازن بين الاعتبارات التكنولوجية والاقتصادية والبيئية ، وللتركيز على حفظ الطاقة . ولا يزال البحث مستمرا في مجال الطاقة الشمسية ، كما يجري إنشاء نظم انذار خاصة بالتلوث والتحكم فيه ، بالاضافة الى التعليمات الادارية لمعالجة التركيزات العالية لثاني اكسيد الكبريت عندما يتم تسجيلها . وقد أصبحت حماية طبقة الاوزون هدفا اضافيا . ويعتبر التوقيع في عام ١٩٨٨ على البروتوكول الخاص بالتلوث من مصادر برية والذي يعزز التعاون بين البلد وخطة عمل البحر المتوسط ، حدثا هاما .

ايطاليا

٣١ - تتفق السياسة الوطنية المعنية بالبيئة مع توصيات اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، مما يؤكد تكيف التشريعات الايطالية مع توجيهات الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في مختلف القطاعات (المياه والهواء والتربة والطبيعة والأجناس والنفايات والمخاطر الصناعية) ، بغية تقييم أثر المشاريع العامة والخاصة ومقدرتها البيئية . وبرنامج حماية البيئة للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ ، الذي يجري الانتهاء منه حاليا ، يستهدف

تعزيز الهيكل المؤسسي العام في الميدان البيئي ، ويتضمن تدابير في القطاعات المختلفة لحماية البيئة والطبيعة والإعلام الجماهيري والتعليم . وقد أنشئ فريق خاص مهمته اقتراح المبادئ التوجيهية والصكوك والمعايير والطرق اللازمة لربط السياسات الانمائية بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية . وتبذل جهود كبيرة لتأمين البحر المتوسط بالتعاون مع البلدان الأخرى في اطار خطة عمل البحر المتوسط . وقد اقترحت الحكومة قيام قمة الدول الصناعية السبع في تورنتو (١٩٨٧) والمجلس الاوروبي (١٩٨٨) بالنظر في الاهتمامات البيئية .

باكستان

٣٢ - يعتبر التصحر ، والتفدق والملوحة ، وتردي التربة ، والامراض التي تنتقل عن طريق الماء ، في مقدمة المشاكل البيئية في باكستان . وتدرك الحكومة الحاجة الى استراتيجية للتنمية السليمة بيئيا والقابلة للاستمرار التي تحدث توازنا بين الطبيعة والصناعة وبين الموارد البشرية والمجتمعية ، وتتناول كذلك البحوث والتشريعات والتنسيق فيما بين الأطراف المعنية بالادارة البيئية . ومن بين العناصر المحددة لتلك الاستراتيجية ، ضرورة زيادة الانتاج الزراعي والصناعي على أساس قابل للاستمرار ، وحفظ وتنمية الموارد المتجددة ، واعادة دوران النفايات ، وزيادة امدادات الطاقة مع التركيز على أشكال الطاقة المتجددة ، وزيادة السكان ، وتنمية الموارد البشرية ، والوعي العام ، ومشاركة المجتمعات المحلية ، والبحث وايجاد قاعدة للبيانات ، والتنسيق الفعّال للكيانات المسؤولة عن الادارة البيئية والتشريعات العامة اللازمة للتحكم في التلوث والمواد السامة وعن حماية الموارد وادارتها . ويعتبر التنسيق على جميع المستويات ذا أهمية كبيرة ، كما أنه يركز على الصعيد الاتحادي وصعيد المقاطعة في شكل وكالات لحماية البيئة ، وتشريعات بيئية ، وتخطيط انمائي ، ومعايير للتحكم في البيئة ، وتقييم للأثر البيئي ، والتدريب ، ووضع استراتيجية وطنية لصيانة البيئة ، والتعليم البيئي .

بروني دار السلام

٣٣ - يعتبر ادماج الاعتبارات البيئية في عملية التنمية أحد أهداف خطة التنمية الوطنية الخامسة والخطة الطويلة الأجل لتنمية الأراضي . وقد تم تحديد المتطلبات القانونية والهيكل التنظيمي لادارة الجوانب البيئية . كذلك تمت دراسة حفظ الحياة البرية ، وتحديد مناطق للمنتزهات الوطنية ومنتجعات الحياة البرية والمحتجزات الطبيعية . وعلى الصعيد الاقليمي ، قامت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٨٥ ، بعقد وتوقيع اتفاق حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية .

بلجيكا

٣٤ - أولية التنمية المؤسسية في ميدان البيئة أولوية عالية بغية ادراج الاعتبارات البيئية في سياسات وبرامج القطاعات المختلفة ، وفي مجال التعاون بين بلجيكا والبلدان النامية . وتوجد تشريعات لتقييم الاثر البيئي سيجري التوسع فيها . وتشجع الحكومة العمل الطوعي من جانب قطاع الصناعة (فيما يتعلق بالقاء النفايات أو إحراقها ، والكربونات الفلورية الكلورية ، والمنظفات الخالية من الفوسفات ، والزئبق في البطاريات) وسائر المؤسسات الخاصة . وقد أمكن تقليل التلوث البحري عن طريق التحكم في النفايات الصناعية وتحسين الاساليب الزراعية . ووضعت معايير لجودة المياه السطحية كأساس للتوصل الى اتفاق على المستوى القطري بشأن سياسات التحكم في تلوث المياه . وقد تم ادماج الخطوط التوجيهية للاتحاد الاقتصادي الاوروبي بشأن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود في القانون الوطني ، ووافق قطاع الصناعة ، طواعية ، على تخفيض انبعاث الكربونات الفلورية الكلورية بنسبة ٥٠ في المائة . واقترحت بلجيكا استضافة مؤتمر عالمي معني باستنفاد الاوزون يعقد في عام ١٩٩٠ ، ومؤتمر معني بمشكلة تردي التربة وتلوثها يعقد في عام ١٩٩٠ أيضا .

بنغلاديش

٣٥ - أفادت التقارير أنه تم التوصل الى اتفاق في الآراء على المستوى القطري فيما يتعلق بادارة موارد البلد الطبيعية وحماية البيئة ومنع ترديها أكثر من ذلك . وأدى تكرار حدوث الفيضانات الى جعل القضايا البيئية ذات أهمية رئيسية في بنغلاديش . وقد اتخذت الحكومة تدابير لتعزيز الاطار التنظيمي والتشريعي للادارات المعنية لتوفير الارشادات وتناول القضايا البيئية بفعالية . ومن المتوقع اتخاذ قرارات تتعلق بالسياسة العامة لتنفيذ التوصيات المقدمة الى الحكومات وبالتعاون الدولي وذلك من أجل التوصل الى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار .

بنما

٣٦ - تقوم اللجنة الوطنية للبيئة باعداد خطة وطنية لحماية البيئة وتحسينها ، آخذة في الاعتبار المفاهيم والآراء والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية . وتعزز المؤسسات الوطنية التنمية القابلة للاستمرار من خلال البرامج والسياسات الوطنية . ومن بين الأولويات الوطنية التي سيتم التصدي لها ، بالاضافة الى ضرورة ضمان النمو ، زيادة البطالة ، ومشكلة الفقر وضرورة كفالة العيش للسكان الذين يتزايد عددهم . ومن المتوقع أن تؤدي أعمال اللجنة الوطنية للتنمية الى تيسير عملية التغيير ، واعادة توجيه التكنولوجيا ، ومعالجة المخاطر ، كما ستقوم اللجنة بتنفيذ حماية البيئة كجزء من خطة التنمية الاقتصادية .

بيرو

٣٧ - أوليت مسألة منع زيادة تردي البيئة والموارد الطبيعية أولوية عليا . وعلى الرغم من القيود الاقتصادية الحالية فإن خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ تستهدف ادماج الاهتمامات البيئية في التنمية الاقليمية . وجرى التركيز على دور الحكومة والمنظمات غير الحكومية والجمهور عامة في مجال حماية البيئة . وتتطلب المشاريع الانمائية تقييم الاثر البيئي الذي له ارتباط بعمل المكتب الوطني لتقييم الموارد الطبيعية . ويعزز المجتمع العلمي والمجلس الوطني للعلم والتكنولوجيا التنمية السليمة بيئيا . وقد أتيح قدر من الموارد الاضافية اللازمة لوكالات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف . وتراعي الأنشطة السكانية المتغيرات البيئية . وقد أعطيت أولوية لحماية الأراضي الزراعية لا سيما في المناطق الساحلية ، ومنع ازالة الأحراج ، وحماية وصون أحواض الأنهار في مختلف البرامج مثل خطة العمل الوطنية لاعادة التشجير والبرنامج الوطني لحفظ التربة وادارة أحواض الأنهار . وجرى التأكيد على تخطيط الطاقة ، وحفظ حطب الوقود ، وانتاج الغاز الحيوي (البيوغاز) ، واستخدام الطاقة الكهرمائية ، وحماية الصحة من انبعاثات عوادم السيارات . وتم تقييم الاثر البيئي كجزء من دراسات الجدوى المتعلقة بالمشاريع الصناعية بما في ذلك مشاريع المؤسسات عبر الوطنية . وهناك حوافز لتحقيق لا مركزية التنمية الصناعية . وفي ميدان المستوطنات البشرية ، يجري تعزيز البرامج القائمة وتوفير امدادات مياه الشرب ، والصحة العامة ، بالاضافة الى الإعلام الجماهيري والتعليم .

تركيا

٣٨ - أنشئت الهياكل القانونية والادارية ، وجرى تطويرها ، لمعالجة القضايا البيئية . فقد أنشئ عدد من اللجان الوطنية لاجراء الدراسات بهدف ادماج البعد البيئي في خطة التنمية الوطنية السادسة ، وتشمل هذه اللجان لجانا معنية بما يلي : الموارد الطبيعية ، ومعالجة جودة الهواء ، وانتاج الطاقة واستهلاكها ، والمستوطنات والبيئة ، والمواد الكيميائية ، وسياسات ادارة النفايات ، والاقتصاد والادارة البيئيين ، والصناعة والبيئة . وجرى تنسيق السياسات السكانية ، داخل اطار خطة التنمية ، وفقا للسياسات البيئية . وسيجري في القريب وضع مشروع نظام أساسي بشأن تقييم الاثر البيئي ، فضلا عن الاهتمام بتحديد مواقع المشاريع الانمائية التي يتوقع أن تطلق كميات كبيرة من الملوثات . وتعزيزا لهذا العمل ، وكأداة لاتخاذ القرارات ، يجري انشاء مصرف للبيانات البيئية ، كما أن تقدير التكاليف القصيرة الأجل والطويلة الأجل للمشاريع الانمائية سيمكن متخذي القرارات من البت في المقترحات الخاصة بالمشاريع البديلة التي ستحمي البيئة . ويعتبر استحداث نظم للرصد يعتمد عليها

واحدا من أهم العناصر في تنفيذ السياسة الانمائية في هذا البلد . وقد رئي أن تأثير عملية التحضر وانشاء المستوطنات بصورة عشوائية فوق المياه الجوفية ، وما تسببه عمليات التصريف الصناعية من أضرار على الصحة البشرية ، تعتبر مسائل ذات أولوية . وقد تضمنت التشريعات البيئية معايير بشأن البيئة المتلقية للمواد الملوثة والمبدأ القائل بأن على المتسبب في التلوث أن يدفع ثمن ما صنعته يداه . وقد تم في سياق التخطيط المادي استخدام تلك المعايير في تحديد مواقع المشاريع . والتخلص من النفايات الخطرة على نحو غير قانوني يتطلب اتخاذ اجراء على الصعيد الدولي .

جمهورية كوريا

٣٩ - يتركز تنفيذ القرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ على المشاكل ذات الصلة بالسكان والغذاء والزراعة والطاقة والصناعة والصحة والمستوطنات البشرية ، وعلى القضايا ذات الاهتمام العالمي . وقد استحدثت أساليب للعمل البيئي لتدعيم هذه الجهود ؛ وأعدت خطة شاملة لمعالجة مسألة تدفق الناس على مدينة سول المتروبولية . وبغية زيادة الأمن الغذائي دون أية آثار سلبية ، تم تشجيع الاستخدام الآمن للأسمدة ، ووضعت معايير للمخلفات الكيميائية في المحاصيل والخضروات ، ومنع انتاج أنواع معينة من المواد الكيميائية السامة ، ووضعت قيود على الانتاج الزراعي في المناطق الملوثة . وفي مجال الطاقة ، أعطيت أولوية لاستخدام النفط ذي المكون الكبريتي المنخفض ، والتوسع في امدادات الغاز ، والتحكم في تلوث الهواء الناجم عن إحراق الفحم . وبغية التحكم في التلوث الصناعي ، تقوم ادارة البيئة التي أنشئت عام ١٩٨٢ بفرض رسوم على عمليات التصريف . ويجري تشجيع اللامركزية في مجال الصناعة عن طريق الضرائب وحوافز أخرى . وتعتبر تدابير مكافحة التلوث البحري على امتداد ساحل الجمهورية ذات أولوية عالية ، وهي تتضمن بناء مرافق لمعالجة النفايات ، والرصد ، والتعاون الدولي . ومن التدابير الالزامية ، تقييم الاثر البيئي للانشطة الانمائية فيما يتعلق بالتوسع الحضري ، وتنمية موارد الطاقة والمياه ، ومشاريع الاسكان ، وتنمية السياحة ، وإنشاء المطارات . وهذا يدعم وضع خطة رئيسية لحماية البيئة مع التركيز على ادارة الهواء والماء والنفايات الجامدة ، وتقييم البدائل وفعاليتها في مجال الحد من التلوث وفي مجال التكنولوجيا . ويغطي قانون حفظ البيئة السياسة العامة للبيئة الاساسية ، ونوعية الهواء والماء ، والضجيج ، وأحكاما خاصة لادارة النفايات والتلوث البحري والمواد السامة واعادة دوران الموارد .

سنغافورة

٤٠ - يعتبر النمو السكاني سببا رئيسيا لتردي البيئة . وقد أنشئ نظام شامل للتحكم فيما يتعلق بالقضايا القطاعية الاخرى لضمان أن التطورات الجديدة لن تضر

بالبيئة . وشاركت سنغافورة أيضا في الاجتماع الوزاري الثالث لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المعني بالبيئة الذي عقد في جاكارتا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ، والذي استعرض تقرير اللجنة العالمية و "المنظور البيئي" ، وأعرب عن تقديره للترابط الانمائي ، ورأي أن الاعتبارات البيئية يجب ادماجها في عملية التنمية . وقد اعتبر أن التعاون الدولي والاقليمي ، ورصد نوعية البيئة والموارد الطبيعية هما مسألتان أساسيتان ، وأولي اهتمام خاص للبحار المشتركة وموارد التربة والتلوث الناشئ عن التربة وغابات الأمطار الاستوائية وجودة الهواء والتلوث الحضري والريفي .

السويد

٤١ - قدمت حكومة السويد مشروع قانون الى البرلمان بشأن السياسات البيئية في التسعينات ، واضعة في الاعتبار مفاهيم اللجنة العالمية للبيئة والتنمية . ويوضح مشروع القانون أنه لا يمكن حل المشاكل البيئية الطويلة الأجل الا باتخاذ اجراءات وقائية ، وهو يشمل إدماج الاعتبارات البيئية في القطاعات المختلفة كحركة المرور والزراعة والحراجة والصناعة والطاقة والثقافة . وأدرجت اجراءات طويلة الأجل لمعالجة المشاكل البيئية الرئيسية كتلوث الهواء وحموضته ، والتلوث البحري وطبقة الأوزون . وفي اطار المجلس الاستشاري البيئي ، يجري استعراض منظم لتوصيات اللجنة العالمية ولكيفية إدماجها في السياسات السويدية . وسيصدر قريبا مشروع قانون منفصل خاص بحركة المرور ويهدف الى تحسين المناطق ذات الكثافة المرورية العالية في المدن . ويتناول مشروع قانون زراعي مشكلة ارتشاح الأملاح المغذية في الزراعة . وفي آب/أغسطس ١٩٨٨ ، أنشئ المعهد الدولي للتكنولوجيا السليمة بيئيا لتقييم التكنولوجيا السليمة بيئيا والاقتصاد في الموارد ، ولنشر هذه التكنولوجيا ، والشروع في البحث والتطوير وتعزيزهما . وفي عام ١٩٨٨ . أقر البرلمان السويدي تعزيز التنمية القابلة للادامة واستخدام الموارد الطبيعية وحماية البيئة بوصف ذلك من الأهداف الاضافية للتعاون الانمائي السويدي . أما مشروع قانون الميزانية فينص على زيادة المساعدات المقدمة في ميدان البيئة والموارد الطبيعية كجزء لا يتجزأ من التعاون الانمائي ، ويحدد أهمية التنمية القابلة للادامة داخل نطاق مؤسسات المساعدة الانمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية . وقام المجلس السويدي لتخطيط البحوث وتنسيقها بوضع برنامج لتعزيز البحوث وفقا للمفاهيم الواردة في تقرير اللجنة العالمية . واضطلعت الاكاديمية الملكية للعلوم ببحث في مجال الصلة بين تردي البيئة وعدم الاستقرار السياسي الوطني والدولي . وقد أصبح للبحوث البيئية أولويتها في نطاق الوكالة السويدية للتعاون مع البلدان النامية في مجال البحث . واتخذت السويد زمام المبادرة فيما يتعلق بالمؤتمر المشترك القادم لوزراء النقل والبيئة داخل

اطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجلس التعاضد الاقتصادي . كما أن السويد على استعداد أيضا لدعم مؤتمرات المتابعة الاقليمية ، وأيدت الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر للامم المتحدة بشأن البيئة والتنمية في عام ١٩٩٣ .

شيلي

٤٢ - أنشئت اللجنة الايكولوجية الوطنية التي تضم جميع الوكالات المعنية بحماية البيئة وحفظ الموارد الطبيعية المتجددة . وتعمل اللجنة برئاسة وزير الداخلية ، ولها أمانة تقنية/ادارية وأفرقة من الخبراء الاستشاريين التقنيين . وتتعاون اللجنة مع المنظمات غير الحكومية لا سيما المعنية بالبيئة . وقد أعطيت أولوية لإعلام الجماهير وزيادة مستوى الوعي العام لديها وذلك بغية إيجاد أوسع اطار ممكن للعمل . ويجري وضع التشريعات لحفظ الطبيعة وحماية البيئة من التلوث وتصريف النفايات . وقد التزمت شيلي بالمعاهدات والاتفاقات والصكوك الدولية الاخرى المتعلقة بالصون وحفظ الانواع والتصحر والرصد البيئي والمستوطنات البشرية .

الفلبين

٤٣ - اقترحت استراتيجية للتنمية القابلة للادامة كي تعتمد من رئيسة الجمهورية والكنغرس بوصفها تدخل في نطاق الولاية الوطنية . وتعلق هذه الاستراتيجية أهمية رئيسية على التفاعل بين السكان والبيئة ، وتدعو الى توفير الادوات اللازمة لتطبيق السياسات ، وتحليل الموارد ، وتقييم الاثر البيئي ، واعداد صور بيانية ايكولوجية اقليمية ، وتبادل المعلومات البيئية ، والتعليم ، ومشاركة المواطنين . وتتناول الاستراتيجية كذلك انشاء مناطق محمية متكاملة ، ونظام لضبط عملية التحكم في التلوث . وتتضمن الاستراتيجية في شكلها الحالي برنامج عمل للعقد ١٩٨٩ - ١٩٩٩ ، وهو برنامج يركز على التنمية القابلة للادامة للاحراج وموارد التربة ، والتنوع البيولوجي وتآكل التربة وحماية المياه العذبة من التلوث وحماية المحيطات والتنمية السليمة بيئيا للمناطق الساحلية ، وادارة النفايات الجامدة والتحكم في تلوث الهواء والماء واستخدام الارض في المناطق الحضرية ، لا سيما مترو مانيلا .

قبرص

٤٤ - بذلت جهود منظمة لتحقيق تقدم اجتماعي اقتصادي يتفق مع حماية البيئة . ويقدم تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية مبادئ وأهداف مدعمة تماما بالوثائق لتحقيق هذا الهدف الاساسي .

مدغشقر

٤٥ - أصبح تردي النظم الايكولوجية الطبيعية مسألة لها أهمية أساسية . وتوجد استراتيجية وطنية لصيانة البيئة والتنمية القابلة للاستمرار تحت رعاية رئيس الدولة وتديرها اللجنة الوطنية لصيانة البيئة . وتدعو الاستراتيجية الى إنشاء قاعدة معلومات لتخطيط التنمية القابلة للإدامة ، وتشدد على حماية المناطق الايكولوجية ، وعلى التحول التدريجي من الزراعة التقليدية ، وادارة الموارد البحرية على نحو قابل للادامة ، واتباع نهج ابتكاري ازاء تنمية السياحة في البلد . ويتمثل الهدف الرئيسي في إدماج العناصر البيئية في كل مشروع من مشاريع التنمية . ويجري استحداث خطة عمل بيئية لتنفيذ الاستراتيجية بالتعاون مع البنك الدولي . وتستهدف هذه الخطة حماية وادارة التنوع البيولوجي ، ووضع برامج للبحوث البيئية على مستوى البلد ، ورسم خرائط للموارد الحراجية ، وإنشاء مصرف للبيانات البيئية واستخدام هذه البيانات في الإعلام الجماهيري والتعليم ، والعمل على إنشاء صندوق وطني للبيئة .

مصر

٤٦ - تقوم مصر بانشاء جهاز شؤون البيئة ، وله فروع في جميع المحافظات وكذلك مجلس لبحوث البيئة ، في اكاديمية البحث العلمي . وقد وضعت التشريعات في كثير من الميادين ، بما في ذلك حماية نهر النيل والتخطيط الحضري وحفظ احتياطي الموارد الطبيعية . والتشريع الوشيك الصدور يغطي حاليا حماية البيئة العامة ، والبيئة البحرية ، والحماية من تلوث الهواء . ومصر طرف في اتفاقية برشلونة ، ومشارك نشيط في خطة عمل البحر المتوسط ، كما أنها تتقيد باتفاقية قانون البحار واتفاقية حماية طبقة الأوزون . وتتضمن خطة السنوات الخمس الوطنية تعزيز البيئة وحمايتها . وقد قام المجلس الأعلى للسكان الذي يغطي برنامجه القطر كله ، بوضع السياسات السكانية . وتمت الموافقة على سياسات التخطيط الحضري واستخدام الارض . وبذلت جهود كبيرة لتحسين امدادات مياه الشرب والصحة العامة . وفيما يتعلق بالتحكم في تلوث الهواء والماء ، تم تقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية ، وحددت معايير لنوعية الماء والهواء وانبعاثات عادم السيارات ، ويجري رصد التلوث الفعلي في الهواء والمواء وانبعاثات الصناعة . وقد أجريت التجارب فيما يتعلق باستخدام مصادر الطاقة المتجددة ، واتخذت تدابير لمكافحة التصحر وتآكل الاراضي الخصبة واستصلاح الاراضي والحد من الملوحة . ووضعت لوائح تنظم استخدام مبيدات الآفات والأسمدة .

المكسيك

٤٧ - صدر في عام ١٩٨٨ قانون عام لحماية البيئة ، ثم وضعت أنظمة لتقييم الاثر البيئي كوسيلة لدعم اتخاذ القرارات البيئية ودعم الادارة البيئية ، كما أنشئت

الاليات المؤسسية . ويتطلب تلوث البيئة والاستغلال غير المقيد للموارد الطبيعية عملا مشتركا متضافرا من جانب جميع قطاعات المجتمع ، وبناء على ذلك وضعت برامج للتوعية الجماهيرية ورفع مستوى الوعي بضرورة حماية البيئة أثناء عملية التنمية . وقد أجريت على سبيل الاستعجال الدراسات الاستقصائية العلمية والتكنولوجية ، وبذلت جهود خاصة لوضع البرامج لحماية البيئة بالتعاون مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي .

النرويج

٤٨ - أنشئت لجنة وزارية لتنسيق متابعة توصيات اللجنة العالمية في مجال العمل الوطني والدولي على السواء . ويرأس اللجنة وزير البيئة . ومطلوب من كل وزارة أن تقوم بدراسة سياساتها ، وتحدد المشاكل البيئية والمشاكل المتعلقة بالموارد في مجال مسؤوليتها ، والاجراءات اللازمة لحلها والحيلولة دون حدوث مشاكل جديدة ، وأن تحدد أيضا كيفية إسهام مقترحاتها الخاصة بالميزانية في حل مشاكل ادارة البيئة والموارد . ويولى اهتمام خاص للمسؤوليات على مستوى المجتمع وللمشاركة الجماهيرية . ومن المقرر أن ينظر البرلمان في خطة عمل الحكومة لمتابعة أعمال اللجنة العالمية . وقد وضعت سياسة تحدد الاهداف والتدابير المحددة للتعاون المتعدد الاطراف والثنائي داخل منظومة الامم المتحدة ومع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومجلس بلدان الشمال ، وسائر المحافل الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية ، ومع قطاعي التجارة والصناعة . وهذه السياسة تولي اهتماما خاصا لتعزيز الامن الغذائي وادارة وحفظ الموارد والانشطة السكانية والمبادرات البيئية وذلك عن طريق البنك الدولي ، كما أنها تدعو الى زيادة تحويل الموارد الى البلدان النامية . وقد خصص اعتماد محدد لميزانية البرامج البيئية في البلدان النامية ، كما جرى تعزيز الانشطة البيئية الوطنية القائمة ، ومنها التنبؤ بالغازات المنبعثة في الهواء على نطاق واسع في المستقبل والتحكم فيها ، وتنفيذ اتفاق مؤتمر بحر الشمال وبروتوكول مونتريال بشأن خفض الكربونات الفلورية الكلورية . وترمي النرويج الى تحقيق الاستقرار فيما يتعلق باستهلاكها الاساسي للطاقة بحلول عام ٢٠٠٠ ، والعمل على تخفيضه في المدى البعيد . وستستضيف النرويج أيضا في عام ١٩٩٠ المؤتمر الاقليمي المعني بتقرير اللجنة العالمية ، الذي سوف يستعرض ويحدد التدابير الاضافية التي لها أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة الاوروبية .

نيجيريا

٤٩ - تفيد نيجيريا أنها في أعقاب نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، وضعت البرامج لتعزيز الوعي الجماهيري بالبيئة في البلاد . ويجري حاليا وضع سياسة وطنية للبيئة في نيجيريا .

هولندا

٥٠ - عرض على البرلمان موقف حكومة هولندا المؤقت إزاء تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، وهو يؤكد على التدابير الوطنية وإدماج التنمية القابلة للادامة في إطار السياسة الخارجية والسياسة التجارية ومؤسسات التنمية . وتتعلق التدابير الوطنية التي سيتم اتخاذها ، في المقام الاول ، بتنفيذ التنمية القابلة للادامة باعتبارها جزءا من الخطة الاولى للسياسة الوطنية البيئية التي قطعت مراحل متقدمة في مجال الاعداد . وتحدد هذه الخطة ، ضمن أشياء أخرى ، الادارة المتكاملة لدورات الحياة ، وكفاية الطاقة وحفظها ، والتحسينات في نوعية المواد الخام والمنتجات وعمليات الانتاج ، وتدفق النفايات ، وانبعاث الغازات في البيئة . وتتعلق التدابير الوطنية الاخرى بحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية واصلاحها وتنميتها ، بشكل دائم في اطار خطة السياسة الوطنية الاولى الخاصة بالطبيعة ، وتحليل آثار مبادئ التنمية القابلة للادامة على الانتاج والاستهلاك في هولندا ، وتحليل الاقتراح الخاص بانشاء لجنة دولية مستقلة لتقييم الاثر البيئي . وفي مجال التعاون بين هولندا والبلدان النامية ، يجري التركيز على منع حدوث آثار سلبية للتعاون الانمائي على البيئة ، وتعزيز العمل الايجابي لحماية البيئة واصلاحها ، والدعم المؤسسي . وفي أعقاب استعراض تقرير اللجنة العالمية بواسطة اللجان البرلمانية المعنية بالبيئة والتعاون الانمائي ، ثم تحديد عدد من ميادين السياسة لوضعها موضع الفحص والدراسة في عملية وضع خطة السياسة الوطنية البيئية ، وهي ميادين الاسكان والتخطيط الطبيعي وتطوير التكنولوجيا وسياسات السوق والتسعير ، والطاقة والنقل والعلوم والسياسات النقدية ، والزراعة والعدل .

الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

٥١ - يتفق إطار السياسات البيئية وبرنامج العمل للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٢ مع التوجهات الرئيسية للمنظور البيئي الى أقصى درجة ممكنة . والاتحاد على استعداد لادماج الاعتبارات البيئية في كافة اجراءاته المتعلقة بالتنمية كموضوع له أهميته ، وإعطاء أولوية لتخصيص اعتمادات للاجراءات المتعلقة مباشرة بحماية الموارد الطبيعية (مثل ، حفظ الانواع وحماية الاحراج ومنع تآكل التربة) .

خامسا - الاجراءات المتعلقة باستعراض وتنسيق جهود منظومة الامم المتحدة لمتابعة التنمية القابلة للإدامة

٥٢ - طلبت الجمعية العامة من الامين العام ، في الفقرة ١٠ من قرارها ١٨٧/٤٢ ، أن يقوم بصورة منتظمة من خلال الاليات المختصة القائمة ، بما فيها لجنة التنسيق الادارية ، باستعراض وتنسيق جهود جميع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة الرامية الى تحقيق التنمية القابلة للإدامة وأن يقدم تقارير في هذا الشأن الى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقد قدمت المعلومات التالية بمقتضى ذلك الطلب . ويتضمن "المنظور البيئي" طلبا مماثلا في الفقرة ١١٤ منه .

٥٣ - وقد قدم الاستعراض الذي أجرته لجنة التنسيق الادارية في دورتها المعقودة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ لقضايا سياسة التنسيق العامة المتعلقة بالمسائل البيئية ، الى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية الاولى . وقد تضمن هذا الاستعراض تحديدا أوليا للقضايا وجوانب التنسيق التي أشيرت في "المنظور البيئي" وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية اللذين صدرا في ذلك الوقت . وتناول الاستعراض كذلك برنامج البيئة المتوسط الاجل الثاني على مستوى المنظومة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ واستجابته للنتائج الهامة التي توصل اليها "المنظور البيئي" وتقرير اللجنة العالمية . وتيسر عملية تطوير البرنامج مهمة التنسيق التي يقوم بها أعضاء لجنة التنسيق الادارية في سياساتهم وأنشطتهم التنفيذية . وقد ساءدت هذه العملية في تخطيط وتنفيذ عدد كبير من البرامج التي تضطلع بها بصورة مشتركة اثنتان أو أكثر من مؤسسات منظومة الامم المتحدة .

٥٤ - ووافقت لجنة التنسيق الادارية ، في دورتها الثانية المعقودة في عام ١٩٨٨ ، على أن التعاون فيما بين مؤسسات منظومة الامم المتحدة ينبغي تعزيزه بغية تمكينها من تقديم المساعدة الفعالة الى الدول الاعضاء ، بطريقة ذات وجهة عملية ، في مجالات مختارة ذات أولوية ، بما فيها ادماج الاعتبارات البيئية في السياسات الانمائية والتخطيط الانمائي ، واحتمال ارتفاع درجة حرارة المناخ ، والقضايا البيئية التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة . ووافقت اللجنة أيضا على دراسة وسائل تعزيز ذلك التعاون دراسة متأنية . وتتوخى اللجنة أن يعقد ، في الوقت المناسب ، اجتماع مشترك للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (الانشطة التنفيذية) والمسؤولين المعينين لشؤون البيئة حول مسألة النهج التي ينبغي أن تتبعها مؤسسات المنظومة

فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية البيئية وتطبيقها على الجوانب التنفيذية للمنظومة .

٥٥ - وأبدت لجنة التنسيق الادارية أيضا استعدادها لتنقيح برنامج البيئة المتوسط الأجل الثاني على مستوى المنظومة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ لعرضه على مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة . ومن المتوقع أن يصدر مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة توجيهاته فيما يتعلق بهذه المهمة في دورته الخامسة عشرة (أنظر مقرر مجلس الادارة ١٢/١٥) . بيد أن لجنة التنسيق الادارية ترى أن هذا التنقيح ستزداد قيمته اذا امكن الاضطلاع به في عام ١٩٩٢ لعرضه على مجلس الادارة في عام ١٩٩٣ . وقد تم تصور هذا الإطار الزمني ، كي يستفيد التنقيح من نتائج تقييم البرنامج المتوسط الاجل الأول على مستوى المنظومة ، ومن المناقشات التي ستجرى أثناء الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة فيما يتعلق بالقرارين ١٨٦/٤٣ و ١٨٧/٤٣ والمسائل البيئية الاخرى ، ومن نتائج الاجتماعات والمؤتمرات المختلفة التي ستعقد من الآن وحتى عام ١٩٩٢ .

٥٦ - وقد عقد الأمين العام للأمم المتحدة والرؤساء التنفيذيون لمنظمات الأمم المتحدة الـ ٢٢ ، وكذلك أعضاء اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، اجتماعا غير رسمي في أوسلو في تموز/يوليه ١٩٨٨ بدعوة من رئيسة وزراء النرويج السيدة غرو هارلم برانتلاند ، رئيسة اللجنة ، لاستقصاء كيفية قيام منظومة الأمم المتحدة ، بتشجيع التنمية القابلة للإدامة عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حسب توصيات اللجنة العالمية . وقد قدم الموجز المشترك للاجتماع الذي أعدته الرئيسة والرئيس المناوب إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين المعقودة عام ١٩٨٨ (A/43/462) .

٥٧ - وقامت لجنة التنسيق الادارية أيضا ، في دورتها الثانية المعقودة في عام ١٩٨٨ ، باستعراض عدد من القضايا البيئية الطارئة التي تتطلب التنسيق . من هذه القضايا التغير المناخي الذي يرجع الى زيادة غازات الاحتباس الحراري ، والذي يمثل واحدة من أخطر المشاكل البيئية التي تواجه البشرية والتي توجد عنصر جديد من عناصر عدم اليقين في عملية التنمية . ووافقت اللجنة على الاجراء الذي اتخذ على الصعيد الدولي بواسطة الأعضاء المعنيين ، ولاحظت أيضا مع الارتياح أن الجهود الاخرى المبذولة لمعالجة التغير المناخي يجري مناقشتها بنشاط بواسطة الأعضاء . ولأن القضية البيئية الطارئة الثانية هي النفايات الخطرة ، فقد استعرضت اللجنة أيضا النجاح المحرز في وضع اتفاقية عالمية لتنظيم نقل هذه النفايات عبر الحدود والتحكم فيها . ونظرا لان

التنوع البيولوجي اعتبر أيضا مشكلة طارئة ، فقد أكدت اللجنة الضغط المتزايد على التنوع البيولوجي في العالم كأحد العوامل مثل نمو السكان واستراتيجيات استخدام الأرض . ورأت اللجنة أن إعداد اتفاقية عالمية بشأن حفظ التنوع البيولوجي سيكون حافزا قويا وقد يعتمد على العديد من الأنشطة الجارية والمزمع اجراؤها .

٥٨ - وقررت لجنة التنسيق الادارية أنه ينبغي لاعضائها تقديم المساعدة لبعض البلدان ، على أساس مخصص ، بناء على طلبها في تطبيق وتجريب المعارف والاجراءات القائمة المتاحة في نطاق منظومة الامم المتحدة بغية إدماج البعد البيئي في التخطيط الاقتصادي الوطني ولا سيما في مجال وضع السياسات . وتعتزم اللجنة الشروع في العمل المقسم الى مراحل تمتد بشكل تدريجي على طول السنتين القادمتين أو الثلاث سنوات القادمة ، لتقديم المساعدة في إطار هذا المسعى ، إلى ثلاثة بلدان ، واحد في كل من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

٥٩ - وترى لجنة التنسيق الادارية انه سيتم تيسير اتباع نهج متسق وقوي ازاء تنفيذ القرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ عن طريق المسؤولين المعينين للشؤون البيئية الذين اجتمعوا ثلاث مرات في أعقاب اعتماد هذين القرارين ، احداهما بصفة غير رسمية بمناسبة الدورة الاستثنائية لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة في آذار/مارس ١٩٨٨ . وخلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ ، ركز هؤلاء المسؤولون أعمالهم على الانتهاء من برنامج البيئة المتوسط الاجل الثاني على مستوى المنظومة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ . وبعد الدورة الاستثنائية للمجلس التي وافق فيها على البرنامج المتوسط ولكنه طلب اجراء تنقيح له في عام ١٩٩١ ، اصدر المسؤولون المعينون توصيات وخططا لهذا التنقيح من شأنها أن تزيد من تعزيز التعاون فيما بين أعضاء اللجنة في مجال متابعة توصيات كل من "المنظور البيئي" وتقرير اللجنة العالمية .

٦٠ - وقدم المسؤولون المعينون للشؤون البيئية أيضا مقترحات ، وافقت عليها لجنة التنسيق الادارية فيما بعد ، لتبسيط تقديم التقارير بواسطة هيئات الادارة المؤسسات الاعضاء اللجنة وفقا لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ . وكما طلب مجلس الادارة في القرار د إ - ٣/١ ، الذي ايدته اللجنة ، قدم المسؤولون المعينون أيضا المساعدة الى المدير التنفيذي في إعداد تقريره الى المجلس في دورته الخامسة عشرة بشأن الاجراءات المتخذة لتنفيذ قراري الجمعية العامة . وعلاوة على ذلك استعرض المسؤولون المعينون الخطط الرامية الى مساعدة الدول الاعضاء في ادماج الاعتبارات البيئية في التخطيط والبرامج الانمائية وبحثوها بمزيد من التفصيل . وقد وفرت

اجتماعات المسؤولين المعينين كذلك محفلا منتظما هاما لتبادل الآراء والمعلومات التفصيلية بشأن الانشطة البيئية والسياسات والقضايا التي لا تغطي القضايا الطارئة فحسب ، بل والمسائل البيئية التي تحظى باهتمام مستمر .

سادسا - موجز للاجراءات التي اتخذتها هيئات ادارة منظمات هيئات وبرامج منظومة الامم المتحدة ، والانشطة المضطلع بها لتحقيق تنمية سليمة بيئيا وقابلة للإدامة

برنامج الامم المتحدة للبيئة

٦١ - نظر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية الاولى المعقودة في آذار/مارس ١٩٨٨ ، في قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ ، وقرر في مقرره د إ - ١/١ ممارسة دوره المتوقع كاملا فيما يتعلق بمتابعة "المنظور البيئي" حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية . وأكد المجلس أيضا ان التنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئيا ينبغي ان تكون أحد الاهداف الرئيسية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، ودعا المدير التنفيذي الى المساهمة بالكامل وبنشاط في عملية تطوير هذه الاستراتيجية ، والى إبقاء المجلس ولجنة الممثلين الدائمين التابعة له على علم بالتقدم المحرز صوب هذا الهدف .

٦٢ - وفي المقرر نفسه ، طلب مجلس الادارة الى المدير التنفيذي ، مستخدما ، حسب الاقتضاء ، آلية المسؤولين المعينين للشؤون البيئية ليقدم اليه التقارير التي تقدمها هيئات ادارة أجهزة ومنظمات وبرامج منظومة الامم المتحدة الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، وفقا للقرار ١٨٧/٤٢ ، والتقرير الذي يعده الأمين العام بشأن الجهود التي بذلتها منظومة الامم المتحدة لمتابعة التنمية القابلة للإدامة . وطلب مجلس الادارة أيضا الى المدير التنفيذي أن يقدم اليه في دورته الخامسة عشرة مشروع التعليقات التي سيبديها حول التقارير المشار اليها أعلاه ، وحول المسائل الاخرى المتعلقة بالتقدم المحرز بشأن التنمية القابلة للإدامة التي تدخل في نطاق ولاية المجلس .

٦٣ - وفي مقرره د إ - ٣/١ ، أعرب مجلس الادارة عن اقتناعه بأنه ينبغي وضع "المنظور البيئي" والآثار المترتبة عليه في الاعتبار في برنامج البيئة المتوسط الاجل الثاني على مستوى المنظومة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ؛ وانه عن طريق تقديم التقارير

وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٣ ، ستساهم أجهزة ومنظمات وبرامج منظومة الامم المتحدة مساهمة قيمة في مواصلة تطوير البرنامج الثاني المشار اليه .

٦٤ - وقد أولى برنامج الامم المتحدة للبيئة باعتباره ، حسب ولايته ، منظمة تنسيقية وحفازة ، اهتماما كبيرا لتنفيذ قراري الجمعية العامة ، وبذل جهدا مكثفا مع أمانات الاجهزة والمنظمات والبرامج الاخرى في منظومة الامم المتحدة أثناء إعداد برنامج البيئة المتوسط الاجل الثاني على مستوى المنظومة بغية ادماج المفاهيم والتوصيات الواردة في "المنظور البيئي" وفي تقرير اللجنة العالمية ، في برامج المنظمات الاخرى . ويبين برنامج البيئة على مستوى المنظومة أيضا في كل قسم من أقسامه على مستوى كل برنامج وبرنامج فرعي ، الدور التنسيقي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وفي بعض المجالات المساهمة الوظيفية المحددة للبرنامج . وقد وافق مجلس الادارة على برنامج البيئة المتوسط الاجل على مستوى المنظومة كما قدمته لجنة التنسيق الادارية ؛ وقرر انه سيقدم الى اللجنة في دورته الخامسة عشرة آراءه فيما يتعلق بتنقيح البرنامج في ضوء "المنظور البيئي" وتقرير اللجنة العالمية .

ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامم المتحدة

الانشطة

٦٥ - عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٣ ، قامت ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامم المتحدة بتنقيح عملها كي تدرج المسائل المتصلة بالبيئة والتنمية القابلة للإدامة في التقارير المتعلقة بالاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية العالمية ، وفي تحليل السياسة ومنهجيتها ، وفي الدراسات الاستقصائية لحالة الطاقة . وتعتزم الادارة ، بصفة خاصة تحديد وتقييم استراتيجيات متسقة وممكنة اقتصاديا للتنمية السليمة بيئيا ، وذلك عن طريق نموذج عام ، مستكمل ومنقح بصورة ملائمة ، للمدخلات والمخرجات .

٦٦ - وقد بدأت الادارة برنامجا لجمع وتصنيف الاحصاءات البيئية بالتعاون مع اللجان الاقليمية والمنظمات الدولية الاخرى ، وهي تتعاون مع البنك الدولي وسائر المنظمات في تطوير حسابات بيئية تستهدف ادراج قضايا مثل استنفاد الموارد الطبيعية وتردي حالة البيئة ، وذلك بغية تيسير تجميع مؤشرات اقتصادية شاملة ومكيفة بيئيا . وستواصل الادارة دعمها الفعال للاستعدادات المتعلقة بالاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع التي قد تتضمن التنمية السليمة بيئيا كواحد من مواضيعها وأهدافها الرئيسية .

مركز الامم المتحدة للشركات عبر الوطنية

الاجراء الذي اتخذته هيئة الادارة

٦٧ - كان من المقرر أن تجتمع لجنة الامم المتحدة للشركات عبر الوطنية في نيسان/ابريل ١٩٨٩ كي تناقش ، ضمن جملة بنود ، الشركات عبر الوطنية والتنمية القابلة للإدامة .

الانشطة

٦٨ - تحضيرا لاجتماع اللجنة ، أصدر المدير التنفيذي لمركز الامم المتحدة للشركات عبر الوطنية تقريرا بشأن الشركات عبر الوطنية والقضايا المتعلقة بالبيئة (الوثيقة E/C.10/1989/12) . وفي معرض دراسته لمجال ومحتوى أعماله المتعلقة بالكثير من العلاقات المتشابكة بين الشركات عبر الوطنية والتنمية القابلة للإدامة ، يركز المركز اهتمامه بشكل خاص على الطرق والوسائل التي تستطيع الشركات عبر الوطنية عن طريقها المساهمة في التنمية القابلة للإدامة ، وعلى تعزيز قدرة البلدان المضيفة على رصد الانشطة البيئية لهذه الشركات . ويجري التأكيد بشكل خاص على دور الشركات عبر الوطنية في إعادة تشكيل هيكل البيئة ، والادارة البيئية للشركات الدولية ، وتقدير مخاطر التكنولوجيا ، ونشر المعلومات البيئية ، والتخلص الدولي من النفايات . ويحلل التقرير المعلومات المتاحة بشأن هذه المواضيع ويحدد أوجه الاختيار فيما يتعلق بالسياسات والنهج .

٦٩ - وطبقا لما جاء في التقرير ، تستطيع الشركات عبر الوطنية إحداث تغييرات واسعة النطاق على المستوى الاقتصادي الكلي للحد من الآثار السلبية على "عامة الشعب في العالم" . وعلى المستوى الفوري والعملي ، تستطيع هذه الشركات تطبيق توجيهات للسياسة البيئية وأساليب للإدارة البيئية ، وتحسين طرق دراسة الآثار البيئية لما تستخدمه او تصرح باستخدامه من التكنولوجيات المرتفعة المخاطر ، ونشر معلومات كاملة عن ممارساتها البيئية ، وتنقيح اجراءاتها المتعلقة بمعالجة النفايات السامة . وعلى الرغم من انه يمكن تطبيق معايير عامة أيضا على ادارة المشاريع الوطنية ومشاريع الشركات عبر الوطنية كذلك فإن بعض جوانب اتخاذ القرارات بواسطة الشركات عبر الوطنية ، فيما يتعلق بالاستثمارات الدولية ، تستطيع أن توجد أبعادا اضافية . وبالرغم من أن استحداث تلك المعايير لا يزال في مرحلته الاولية ، فإن مجموعة من المبادئ التي يعزز بعضها بعضا يمكن ، بعد مزيد من الدراسة ، أن تتضمن ما يلي : أن تمتص الشركات عبر الوطنية ، داخليا ، التكاليف الاجتماعية لانشطتها الانتاجية ؛ وأن تستخدم مواردها الطبيعية بطريقة فعالة ؛ وأن تحدد أطرا زمنية أطول

لاتخاذ قراراتهـــا ؛ وأن تطور وتستخدم وتنقل التكنولوجيات المناسبة بيئيا . وســـوف تتطلب التنمية القابلة للإدامة أيضا ، أن تتبع الشركات عبر الوطنية نهجا توقعيـــا وقائما على المشاركة إزاء الآثار البيئية لأنشطتها ، وأن تحقق اللامركزية لأنشطتهـــا حتى تصبح التنمية العالمية أكثر توازنا ، بمعنى أن تساهم الشركات عبر الوطنيـــة بنصيب أكبر مـــن استثماراتهـــا في الدول الفقيرة بحيث تسهم في تلبية احتياجاتهـــا الانسانية الاساسية .

منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

الاجراء الذي اتخذته هيئة الادارة

٧٠ - في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، نظر المجلس التنفيذي لليونيسيف في تقرير بشأن الطرق التي تساعد اليونيسيف على مواصلة توفير التنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئيـــا ، ووافق عليه .

الأنشطة

٧١ - يركز عـــدد معيـــن من العناصـــر المتداخلة للبرامج القطرية على الصحـــة ، والتغذية ، وعلم الصحة ، والتعليم ، والنهوض بالمرأة للمساعدة في أن يبلغ الطفـــل كامل امكانته البدنية والعقلية . وهنـــاك في نطاق هذه الفئات العريضة العديد مـــن الأنشطة البرنامجية المحددة التي لا يمكـــن ذكرها بالكامل ، والتي تتضمن العناصـــر البيئية في مناهج التعليم الأولي والتعليم النظامـــي ، والصحة العامة البيئيـــة ؛ وامدادات مياه الشرب ؛ والطاقة المنزلية بما في ذلك المواقد الموفرة للوقود وحطب الوقود الذي يستعمل في المزارع المجتمعية ؛ وأنشطـــة صغيـــرة تتعلق بحفظ التربـــة والماء داخل إطار التنمية المجتمعية ؛ وزراعة الحدائق المنزلية ؛ وحفظ الأغذيـــة . ويجري ، الى أقصى حد ممكن ، تنفيذ جميع الأنشطة البرنامجيـــة بمشاركة المجتمع مـــع التأكيد على الاستمرارية الطويلة الأجل . وعلاوة على ذلك تؤيـــد اليونيسيف تطابـــق الرفاهية البشرية والسلامة البيئية على المدى الطويل وتعمل على إثارة الحساسية لـــدى موظفيها للمخاطر والفرص البيئية كجزء من اهتمامهم بمستقبل الطفل .

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

الإجراء الذي اتخذته هيئة الإدارة

٧٢ - فـــي الوثيقـــة الختاميـــة للـــدورة السابعـــة لمؤتمـــر الامـــم المتحـــدة للتجـــارة والتنمية ، أحيط علما بالروابط الوثيقة القائمة بين الاقتصـــاد والســـكان والبيئـــة الطبيعية . وهناك اعتراف متزايد بأنه لا يمكن وقف تردي البيئة وعكـــس اتجاهه إلا عـــن طريق النمو القابل للإدامة أيكولوجيا وإدماج العناصر البيئية في البرامج الإنمائية .

٧٣ - وكان من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال المؤقت لمجلس التجارة والتنمية في الجزء الثاني من دورته السادسة والثلاثين المعقودة في آذار/مارس ١٩٨٩ استعراض لمساهمة الاونكتاد في تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الإجراء الذي اتخذته هيئة الإدارة

٧٤ - اتخذ مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، في دورته الخامسة والثلاثين المعقودة في تموز/يوليه ١٩٨٨ المقرر ٥٧/٨٨ الذي اعترف فيه المجلس ، في جملة أمور ، بأن آثار استخدام الموارد والدمار البيئي ، إنما هي آثار ذات طابع عالمي ؛ وإنه من المصلحة العامة لجميع البلدان أن تتبع سياسات تستهدف التنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة ؛ وأنه ينبغي لكل بلد أن يضع ذلك في الاعتبار عند تصميم الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية . وأكد مجلس الإدارة الحاجة إلى موارد مالية إضافية وإلى تدعيم التعاون التقني للأغراض المحددة في الفقرتين ١٤ و ١٥ من القرار ١٨٧/٤٢ . وطلب إلى مدير البرنامج مساعدة البلدان المتلقية ، بناء على طلبها ووفقا لخططها الإنمائية الوطنية ، في تعزيز قدرتها على إدماج الاهتمامات البيئية في استراتيجياتها وبرامجها الإنمائية ، ومواصلة استعراض أساليب البرمجة الخاصة بالبرنامج بغية كفالة معالجة قضية الاستمرارية في البرامج الإنمائية بصورة ملائمة .

٧٥ - وقد طلب إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا عن الاسلوب الذي تتبعه الوكالات المنفذة ذات الصلة في تصميم وتنفيذ وتقييم المشاريع المموّلة من موارد البرنامج ، وأن يأخذ ، عند الاقتضاء ، الجوانب البيئية في الاعتبار عند توزيع هذه الموارد . وسيقدم مدير البرنامج كذلك تقريرا إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة عشرة في عام ١٩٨٩ بشأن تنفيذ هذا المقرر وذلك استعدادا لتقديم تقريره إلى الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وفقا للقرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ .

الأنشطة

٧٦ - أنشأ برنامج الامم المتحدة الإنمائي فريق عمل بيئي في إطار مكتبه المعني بوضع سياسة البرنامج وتقييمه ، وهو يصدر بصفة دورية مذكرات إعلامية بشأن البيئة والتنمية القابلة للإدامة لتوزيعها على ممثليه المقيمين بغية إبقاء الموظفين الميدانيين وموظفي المقر على علم بالتطورات الرئيسية المتعلقة بالموضوع داخل البرنامج وخارجه . وتبين التحليلات الأخيرة أن المشاريع ذات الأثرة البيئي تستأثر بنصيب متزايد من موارد رقم التخطيط الإرشادي الخاص بالبرنامج . وفي عام ١٩٧٧ ، خصص

البرنامج نحو ٦٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة للمشاريع البيئية . وبحلول عام ١٩٨٧ زاد هذا الرقم إلى أكثر من ضعف ما كان عليه بحيث بلغ نحو ١٥٣ مليونا من دولارات الولايات المتحدة .

٧٧ - وقد ترتب على عدد من إجراءات المتابعة المباشرة وغير المباشرة لمؤتمر تورنتو المعني بتغير الغلاف الجوي آثار فيما يتعلق بالبرنامج وهي :

(أ) سيؤخذ تلوث الغلاف الجوي ، وأثره ، في الاعتبار من الآن فصاعدا في البرمجة القطرية وتحليلات المشاريع ؛

(ب) من المحتمل أن يصبح إجراء البحوث لجمع بيانات أساسية ، وتحسين تفهم أثر تلوث الغلاف الجوي ، من المجالات ذات الأولوية التي سيزيد تمويلها بدرجة كبيرة ؛

(ج) الأعمال التي قام بها البرنامج في قطاع الحراجة ، بما في ذلك دعم خطة العمل للأحراج الاستوائية واجتماع بللاجيو المعني بالبحوث الحراجية الاستوائية ؛

(د) تدريب الموظفين وتوعيتهم بنتائج تلوث الغلاف الجوي .

٧٨ - وبالمثل ، أخذ عدد من توصيات مؤتمر أوسلو المعني بالتنمية القابلة للإدامة في الاعتبار في تخطيط برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبرنامجه في المستقبل . وبناء على ذلك :

(أ) سيولي مزيد من الاهتمام في كافة أعمال البرمجة ووضع المشاريع لأثر ذلك على البيئة والتنمية القابلة للإدامة ؛

(ب) من المخطط أن تدمج في البرامج التدريبية لممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وكذلك ممثلي الوكالات والحكومات ، مقررات خاصة عن مبادئ التنمية القابلة للإدامة ؛

(ج) سيجري تشجيع التعاون فيما بين السلطات المسؤولة عن تخطيط التنمية ، والمنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص ، والمجموعات النسائية ،

والجمعيات التجارية ، وغير ذلك ، من أجل دمج الجوانب البيئية في عملية وضع السياسات الاقتصادية وفي إدارة القطاع العام .

٧٩ - وتعد البيئة ، والجوانب المتعلقة بها ، جزءا لا يتجزأ من صياغة ورصد البرامج والمشاريع ، بدءا بتقييم الاحتياجات ومرورا بصياغة البرامج القطرية وبالتصميم التقني للمشاريع وبرصد هذه المشاريع . وكجزء من عملية تقييم البرامج القطرية في منتصف المدة ، يجري إيلاء اهتمام خاص للجوانب البيئية للتنمية القابلة للإدامة . ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أيضا ، على زيادة قدرته التقنية والإدارية الداخلية من أجل زيادة التعاون التقني والدعم المقدم في مرحلة ما قبل الاستثمار في مجال البيئة ، وذلك فيما يتعلق بتنفيذ القرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ .

مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني

الأنشطة

٨٠ - خلال عام ١٩٨٨ ، كانت أعمال المكتب تعكس بشكل متزايد الأولوية المعطاة لمساعدة الحكومات في تخطيط وتنسيق الأنشطة المتعلقة بمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية المنتجة . وشملت الأنشطة تقديم المساعدة في مجال وضع خطط وطنية تنفيذية ومتعددة القطاعات لمكافحة التصحر وفي إنشاء ، أو المساعدة في تشغيل ، هيئات حكومية للتنسيق أو لتقديم المشورة ، مثل وحدات مكافحة التصحر والمجالس العلمية الاستشارية واللجان الوطنية المعنية بالتصحر . والاهتمام العام منصب على كفالة تلقي حكومات بلدان منطقة السهل السوداني للمساعدة المطلوبة لوضع (أو تشغيل) أطر السياسات الوطنية والترتيبات المؤسسية المتعلقة بها بما يسهم في جعل النهج المتبع في معالجة القضايا المتعلقة بالتصحر وبإدارة الموارد البيئية أكثر تكاملا واتساقا . وقد جرى تقديم الدعم إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل عن طريق تمويل أو صياغة المشاريع ، وكذلك إلى برنامج منطقة السهل السوداني للتعليم البيئي على المستوى الثانوي . كما اتخذت خطوات للبدء في نظام مماثل للتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية ، وهي هيئة أسهم المكتب في تطوير مشاريعها المتعلقة بمكافحة التصحر .

صندوق الأمم المتحدة للسكان

الإجراء الذي اتخذته هيئة الإدارة

٨١ - اعتمد القرار ٣٥/٣٣ بشأن السكان والموارد والبيئة في الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان المعقودة في تموز/يوليه ١٩٨٨ ؛

وهذا القرار يتفق مع التوصيات الواردة في منطوق الفقرة ٩ من الفرع ثانيا من "المنظور البيئي" (القرار ١٨٦/٤٢) وخاصة ضرورة إيلاء اهتمام خاص للبرامج المتصلة بالسكان والرامية إلى تحسين أحوال البيئة على المستوى المحلي ، وإلى دور المرأة في تحسين البيئة وفي التخطيط السكاني . ويؤيد القرار القسم المعنون "جدول أعمال للتغيير" والاستنتاجات في تقرير مدير البرنامج المعنون "حالة السكان في العالم لعام ١٩٨٨" فيما يتعلق بمتطلبات إنشاء علاقة قابلة للإدامة بين الموارد البشرية والموارد الاخرى .

٨٢ - وفي هذا القرار ، طلب مجلس الإدارة إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا إلى المجلس في دورته السادسة والثلاثين بشأن التقدم المحرز في برامج ومشاريع الصندوق صوب التنمية القابلة للإدامة ، لا سيما تلك المتعلقة بالسكان والبيئة والموارد . كذلك طلب القرار تقديم هذا التقرير ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين وذلك وفقا لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ .

الأنشطة

٨٣ - أخطرت جميع المكاتب الميدانية للصندوق بتعليمات لإيلاء اهتمام خاص لتحديد ووضع البرامج والمشاريع المتصلة بالسكان والتي تسعى بوضوح إلى ما يلي : (أ) تحسين تفهُّم الروابط القائمة بين السكان والبيئة والتنمية القابلة للإدامة عن طريق الدراسات والبحوث والدراسات الاستقصائية ، و (ب) توليد الوعي بأهمية هذه الروابط بين صانعي السياسات والمخطيين ، و (ج) استحداث أنشطة من شأنها أن تحسّن الاحوال البيئية على الصعيدين المحلي والمجتمعي ، مؤكدة على الدور الخاص الذي تقوم به المرأة بوصفها شريكة في إدارة البيئة والسكان . وسوف تتضمن جميع البرامج القطرية للصندوق المقرر تجديد صياغتها وميزانيتها أحكاما تتعلّق بإجراء دراسات بشأن الانشطة ذات الحساسية بيئيا .

٨٤ - وسيكون الموضوع الرئيسي لاجتماع عام ١٩٨٩ للجنة المشتركة بين الوكالات هو الروابط القائمة بين السكان والمرأة والبيئة . ويقوم الصندوق بإعداد إطار تحليلي للاجتماع ، وتقوم بعض الوكالات ، بما في ذلك البنك الدولي واليونسكو ومنظمة العمل الدولية بإعداد مقالات موضوعية . ويجري استكمال تقرير الصندوق لعام ١٩٨٨ بشأن "حالة السكان في العالم" وسوف ينشر في عام ١٩٨٩ تحت عنوان "تامين المستقبل" . ومن المزمع وضع مشروع بحثي مشترك مع معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية لإجراء دراسات حالة قطرية بشأن العلاقات العديدة المتشعبة بين المرأة والسكان والبيئة .

جامعة الامم المتحدة

الانشطة

٨٥ - يتعلق أحد البرامج الرئيسية لجامعة الامم المتحدة بشأن "النظم العالمية التي تكفل استمرار الحياة" بالتنمية القابلة للإدامة للاراضي الجبلية وأراضي المناطق الاستوائية الرطبة ، والتفاعل الحيوي بين المناخ والإنسان في تلك المناطق ونظم علم الحراجة ونظم وسياسات الطاقة . ويجري إنشاء معهد للموارد الطبيعية في افريقيا ، وسيهتم هذا المعهد ، بالدرجة الأولى ، بالتنمية القابلة للإدامة لقاعدة موارد الاغذية والطاقة الافريقية . وتضطلع الجامعة والاتحاد الدولي لمعاهد الدراسات المتقدمة والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية ببرنامج رئيسي بعنوان "الابعاد البشرية للتغير العالمي" الذي سيقدم خيارات في مجال السياسة وسيكون مكملا للبرنامج الدولي للمحيط الجغرافي والمحيط الحيوي التابع للمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية . وسيعمل البرنامج ، ضمن أشياء أخرى ، على تحسين الفهم العلمي للديناميات المعقّدة التي تنظم التفاعل البشري مع نظام كوكب الارض برمته ؛ وتحديد الاستراتيجيات الشاملة لمنع الآثار غير المستحبة للتغييرات العالمية أو التخفيف من حدتها ؛ واستقصاء التقاليد والاطر الاخلاقية والثقافية والقانونية التي تكمن وراء الجوانب البشرية للتغير العالمي وتشكلها ؛ وتحليل الخيارات في مجال السياسة واقتراح الإجراءات والاساليب المتعلقة بترجمة نتائج البحوث إلى عبارات ذات صلة بالسياسة ؛ وتعزيز الجهود التعليمية في هذا الميدان .

اللجنة الاقتصادية لافريقيا

الانشطة

٨٦ - مارست اللجنة الاقتصادية لافريقيا أعمالها في ميدان البيئة في فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ في المجالات الاربعة التالية :

(أ) التقييم والإدارة البيئيان لآثار تطوير استخدام الموارد الطبيعية ، بما في ذلك الحد من التلوث والتخلص من النفايات ؛

(ب) تطوير قدرات الأيدي العاملة وخلق الوعي البيئي من خلال أنشطة التدريب والتعليم البيئيين ؛

(ج) تقديم الخدمات الاستشارية بشأن الجفاف والتصحر والمشكلات البيئية ذات الصلة ؛

(د) عقد مؤتمر دون اقليمي معني بالبيئة والتنمية في منتصف عام ١٩٨٩ ، واشترك في هذا المؤتمر وزراء للبيئة والتخطيط والتعليم وممثلون عن الشباب ومنظمات غير حكومية .

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

الإجراء الذي اتخذته هيئة الإدارة

٨٧ - نظرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الثالثة والاربعين المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٨٨ في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ورحّبت بما جاء فيه ، وكان هذا التقرير موضوعا للمقرر ألف (٤٣) . ويشير هذا المقرر أيضا ، في جملة أمور ، إلى الاستراتيجية الاقليمية لحماية البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية في البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده . وإعمالا لهذا المقرر قام الامين التنفيذي باستعراض برامج وأنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا (ECE/AC.18/R.1) التي تستهدف المساهمة في تحقيق التنمية القابلة للإدامة ، آخذا في الاعتبار تقرير اللجنة العالمية "المنظور البيئي" والاستراتيجية الاقليمية .

٨٨ - وطلب المقرر ألف (٤٣) كذلك إلى الامين التنفيذي إعداد تقرير مرحلي عن إسهام اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التنمية القابلة للإدامة كي تنظر فيه اللجنة في دورتها الرابعة والاربعين ثم تحيله ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . ويدعو المقرر أيضا الامين التنفيذي إلى أن يوجه انتباه الامناء التنفيذيين للجان الاقليمية الاخرى التابعة للأمم المتحدة ، إلى الانشطة ذات الصلة للجنة الاقتصادية لأوروبا . ورحّب المقرر ، إلى جانب ذلك ، بمبادرة حكومة النرويج بالدعوة إلى عقد مؤتمر اقليمي على المستوى الوزاري في عام ١٩٩٠ بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، لاستعراض التقدم المحرز في متابعة جوانب منتقاة من تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، وتحديد المبادرات التي ينبغي القيام بها لتنفيذ تدابير أخرى لها أهميتها لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

الأنشطة

٨٩ - وفقا لاحكام المقرر ، عقد في جنيف في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ اجتماع مخصص للخبراء ، ونظر الاجتماع في الاستعراض واتفق على مجموعة من الاستنتاجات لتحقيق التنمية القابلة للإدامة . واقترح الاجتماع ، في جملة أمور ، أن تتوسع اللجنة

الاقتصادية لأوروبا في التعاون مع هيئاتها الفرعية الرئيسية في القطاعات المختلفة بهدف تعزيز التنمية القابلة للإدامة ، لا سيما مع كبار مستشاري حكومات الدول الاعضاء في اللجنة المعنيين بمشاكل البيئة والمياه وكبار المستشارين الاقتصاديين ، مع أخذ المزايا المقارنة التي تتمتع بها اللجنة في مجالات محددة للتعاون الاقليمي في الاعتبار . وأوصى الاجتماعي بمجالات رئيسية لتعزيز التنمية القابلة للإدامة وهي الطاقة وتشمل التلوث الجوي ، والزراعة وتتضمن حماية التربة ، والنقل ويشمل عملية التحول الحضري ، والمواد الكيميائية في البيئة وتشمل إدارة النفايات الخطرة . ووفقا للمقرر ألف (٤٣) ، تجرى إحالة تقرير اجتماع الخبراء المخصص (ECE/AC.18/2) إلى الهيئات الفرعية للجنة للتعليق عليه ، ولمساعدة تلك الهيئات في تحديد وتقييم الأنشطة الجارية التي تسهم في تحقيق التنمية القابلة للإدامة ، ولكي تقترح على اللجنة ، حسب الاقتضاء ، أنشطة قطاعية جديدة متعددة التخصصات .

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الإجراء الذي اتخذته هيئة الإدارة

٩٠ - نظرت اللجنة ، في دورتها الثانية والعشرين المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، في برامج العمل المقترحة للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ (LC/1506) ، وفي الوثيقة المتعلقة بالقيود على التنمية القابلة للإدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LC/G/1488) . واعتمدت اللجنة القرار ٤٩٦ (د - ٢٢) الذي رأت فيه انه يتعين تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية القابلة للإدامة وتوسيع نطاقها في المستقبل . وطلبت إلى المدير التنفيذي استعراض برنامج وأنشطة اللجنة التي تهدف إلى الإسهام في التنمية القابلة للإدامة ، بما في ذلك الجوانب المشتركة بين القطاعات والتخصصات ، مع أخذ تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في الاعتبار .

٩١ - وطلبت اللجنة كذلك إلى المدير التنفيذي إعداد تقريرا مرحليا عن إسهام اللجنة في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التنمية القابلة للإدامة ، وفقا للقرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٣ ، لإحالته ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، إلى الجمعية العامة .

الأنشطة

٩٢ - ستشكل الدراسات القصيرة الأجل التي تجريها اللجنة في ضوء الظروف الاستثنائية للأزمة في المنطقة ، مثل دراسة آثار الأزمة والديون الخارجية والسياسات الاقتصادية الكلية على البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، مدخلات يستند إليها في إعداد هذا التقرير المرحلي .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

الإجراء الذي اتخذته الهيئة الإدارية

٩٣ - اتخذت اللجنة في دورتها الرابعة والاربعين المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٨٨ القرار ٣٦٧ (د - ٤٤) بشأن تطبيق مبدأ التنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة في آسيا والمحيط الهادئ . وطلبت اللجنة إلى الامين التنفيذي أن يقوم ، في جملة أمور وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بإجراء دراسة مشتركة بين القطاعات متعددة التخصصات لتحديد المسائل ذات الاهمية الخاصة ، وبوضع مقترحات للاعمال التي يمكن أن تضطلع بها اللجنة وهيئاتها الفرعية . كما طلبت اللجنة إلى الامين التنفيذي إعداد تقرير مرحلي عن إسهام اللجنة في الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية القابلة للإدامة كي تنظر فيه اللجنة خلال دورتها الخامسة والاربعين وتحيله إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . ودعت اللجنة أيضا الاعضاء والاعضاء المنتسبين والبلدان المانحة والمنظمات الدولية المعنية إلى تقديم موارد مالية إضافية لمساعدة البلدان النامية على تحديد المشكلات البيئية وتحليلها ورصدها ومنعها ومواجهتها ، وقررت عقد مؤتمر بشأن البيئة على مستوى الوزراء ، في عام ١٩٩٠ بحيث يتضمن جدول أعماله بندا لاستعراض التقدم المحرز في متابعة تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية وتحديد الإجراءات الاخرى التي يتعين اتخاذها فيما يتعلق بالمنطقة .

الأنشطة

٩٤ - تراعي اللجنة في أنشطتها البيئية اعطاء الاولوية لإدماج الاعتبارات البيئية في تخطيط التنمية ، بما في ذلك الجوانب التشريعية لادارة البيئة وحماية الموارد البحرية والساحلية وادارة النظم الايكولوجية مع الاهتمام بشكل خاص بالتصحر وازالة الاحراج .

٩٥ - ووفقا للقرار الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الرابعة والاربعين ، يجري حاليا إعداد الدراسات التالية :

(أ) إعادة دراسة الآثار البيئية الناجمة عن الانشطة القطاعية المختلفة ؛

(ب) اجراء تحليل تفصيلي للتوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية لتحديد التوصيات ذات الاولوية في الإطار الاقليمي ؛

(ج) إعداد مقترحات لتعزيز التنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة في إطار العمل الشامل للجنة .

٩٦ - وقد وضعت مبادئ توجيهية عامة ، وكذلك مبادئ توجيهية تتعلق بقطاعات منتقاة من أجل تقييم الأثر البيئي . وجرت صياغة "ملامح مشروع" لالتماس الدعم الذي يمكن أن يقدمه بعض المانحين الى خطط ومشروعات انمائية واسعة النطاق في بلدان مختارة بالمنطقة . وبالتعاون مع المصرف الآسيوي للتنمية ، استعرضت اللجنة السياسات الحالية والمستقبلية للمصرف في ميدان البيئة من أجل كفالة المراعاة الكاملة لأهداف التنمية القابلة للإدامة في برنامج المصرف . وفيما يتعلق بوضع تقييمات للأثر البيئي لمشروعات التنمية ، ركز اجتماع لفريق خبراء ، عقد في آب/أغسطس ١٩٨٨ ، اهتمامه على المبادئ التوجيهية لتقييم الأثر البيئي في قطاعات منتقاة ، وعلى تنمية القوى العاملة ، فضلا عن تبادل المعلومات والخبرات . وتم استحداث خطط لادارة البيئة الساحلية لصالح بلدان منتقاة في آسيا والمحيط الهادئ .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأنشطة

٩٧ - تولي اللجنة اهتماما كبيرا للمسائل المتعلقة بصيانة مصادر الطاقة المتجددة والاقتصاد في استهلاك الطاقة ، مثل تكنولوجيا الغاز الحيوي التي ادخلت في عدد من البلدان باستخدام الخبرات المتاحة في أماكن أخرى . وقد انشئت شبكة اقليمية للمعلومات بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، ويجري إعداد مشروعات للترويج لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في المناطق الريفية والمناطق النائية . وتجري عدة دراسات عن صون الطاقة وكفاءة استغلالها . وانجزت دراسة مفصلة عن تكنولوجيا توليد الطاقة من النفايات الحضرية والريفية . وكانت مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وصون الطاقة ضمن المجالات ذات الأولوية التي حددتها اللجنة لفترة الخطة متوسطة الأجل المقبلة .

٩٨ - ولا تزال ادارة الموارد المائية وصيانتها من أولويات البرنامج العادي للجنة وخدماتها الاستشارية . ويجري في هذا الإطار إعداد دراسات عن إعادة استخدام المياه المستعملة والمياه القليلة الملوحة ؛ وإزالة ملوحة المياه ؛ واستخدام الاستشعار عن بعد في دراسة أحواض المياه ؛ ورسم خريطة هيدرولوجية جيولوجية للمنطقة . وركزت اللجنة في جهودها لتشجيع التعاون الاقليمي في ميدان البحث العلمي على الابحاث الخاصة بالحد من التصحر والتحكم في حركة الكثبان الرملية .

٩٩ - وأعيد تنظيم وحدة التنسيق البيئي ، كما اعيدت صياغة برنامج عملها لعام ١٩٨٩ من أجل اجراء دراسة بشأن تحديد القضايا البيئية ذات الاهمية بالنسبة لمنطقة اللجنة . وسوف يوجه برنامج العمل للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ صوب وضع مقترحات لمشروعات بوسعها اجتذاب المانحين ، مما سيسمح بتأمين موارد من خارج الميزانية لاستكمال عمل الوحدة ودعم العمل الذي تضطلع به البرامج الاخرى للجنة . ومن المتوقع أن تؤيد اللجنة في دورتها الخامسة عشرة ، في أيار/مايو ١٩٨٩ ، الاجراءات الرامية الى تنفيذ الأجزاء ذات الصلة في القرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ .

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث

الانشطة

١٠٠ - يعكف المكتب حاليا على الاضطلاع بالأعمال التحضيرية والتنظيمية للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ١٩٩٠-١٩٩٩ ، استجابة لقرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . وسيعنى العقد الدولي بالتخفيف من آثار مجموعة واسعة من الاخطار الطبيعية ، كما سيعمل على تعزيز التعاون الدولي في ميدان التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية . وسيكون الهدف من هذا العقد هو العمل ، من خلال اجراءات دولية منسقة ، على الحد مما تسببه الكوارث الطبيعية من خسائر في الارواح ومن أضرار تلحق بالممتلكات ومن أوجه الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي ، لا سيما في البلدان النامية . وتتمثل غايات العقد في تحسين قدرة كل بلد على التخفيف من حدة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية ؛ ووضع المبادئ التوجيهية والاستراتيجيات اللازمة لتطبيق المعارف المتاحة حاليا ؛ وتشجيع الجهود العلمية والهندسية الرامية الى سد الفجوات الحرجة في المعرفة ؛ ونشر المعلومات المتاحة والجديدة المتعلقة بتقييم الكوارث الطبيعية والتنبؤ بها ومنعها والتخفيف من آثارها ؛ واستحداث برامج عملية .

١٠١ - وقد نظرت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين في تقرير مرحلي للأمين العام بشأن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (A/43/723) .

مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

الاجراء الذي اتخذته هيئة الادارة

١٠٢ - نظرت لجنة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورتها الحادية عشرة ، المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في القرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ . واعتمدت اللجنة القرار ٤/١١ الذي طلبت

فيه الى المدير التنفيذي للمركز أن يقوم ، في جملة أمور ، بإعداد تقرير عن إسهام المركز في الجهود الدولية الرامية الى تحقيق التنمية القابلة للإدامة في ميدان المستوطنات البشرية . ويستند هذا التقرير ، في جانب منه ، الى الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ ؛ وسيعرض على اللجنة في دورتها الثانية عشرة كي تنظر فيه وتحيله ، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، وذلك وفقا للقرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ . وستقوم لجنة المستوطنات البشرية في دورتها المقبلة التي ستعقد في نيسان/ابريل - أيار/مايو ١٩٨٩ باستعراض تقرير المدير التنفيذي بشأن التنمية القابلة للإدامة .

الانشطة

١٠٣ - يقوم المركز حاليا باستعراض سياساته وبرامجه وأنشطته للتحقق من اسهامها في تحقيق التنمية القابلة للإدامة . وفيما يتعلق بتنفيذ الفقرة ١٤ من القرار ١٨٧/٤٢ ، يلتزم المركز بمساعدة البلدان النامية على تحديد المستوطنات البشرية وتحليلها ورصدها وادارتها بما يتمشى مع خططها الانمائية وأولوياتها وأهدافها الوطنية ، ومع مراعاة الاعتبارات البيئية . وتشمل هذه المساعدة مجالات محددة من بينها تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة وتشغيلها وصيانتها وإعادة تعميرها ؛ وتوفير الخدمات لا سيما المياه والمرافق الصحية والتخلص من النفايات الصلبة ؛ وتدعيم نظم الادارة الحضرية وادارة الارض ؛ والمشاركة الشعبية ، مع التركيز بصورة رئيسية على التدريب ؛ واستخدام التكنولوجيات الملائمة ؛ وتحقيق التكامل بين السياسات الصحية والاسكانية ؛ وتعبئة النساء في المستوطنات البشرية ؛ ورصد الظروف السائدة في المستوطنات البشرية على الصعيد العالمي ؛ وتحليل الاتجاهات وتطوير نظم ادارة البيانات .

مجلس الاغذية العالمي

الاجراء الذي اتخذته هيئة الادارة

١٠٤ - بحث المجلس في دورته الرابعة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٨٨ الصلة بين الأمن الغذائي والتنمية . ورأى المجلس أن تدهور البيئة يعرض للخطر الأمن الغذائي للأجيال الحالية والمقبلة ، ودعا الى تحقيق الأمن الغذائي القابل للإدامة من خلال نظم انتاج تصون الموارد الطبيعية وتحمي البيئة . ورأى المجلس أنه يمكن تيسير العمل الفعّال الرامي الى تجنب الحاق المزيد من الاضرار بالبيئة وتحقيق أمن غذائي قابل للإدامة في بلدان العالم النامي ، عن طريق تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل تحسين الظروف الاقتصادية العالمية .

١٠٥ - وأوصى المجلس بأن تشكل ممارسات الادارة الزراعية السليمة بيئيا ، جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الغذائية الوطنية ، وبأن يجرى ادماج الاهتمامات البيئية في سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية . وأحاط المجلس علما بالمقترحات الخاصة بالتعاون المستقبلي بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجلس الاغذية العالمي ، بما في ذلك امكانية عقد اجتماعات اقليمية لوزراء الزراعة والبيئة للعمل على تحقيق تكامل أفضل بين الاهداف البيئية وأهداف الأمن الغذائي .

برنامج الاغذية العالمي

الاجراء الذي اتخذته هيئة الادارة

١٠٦ - أثنت لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية في دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٨ على برنامج الاغذية العالمي لانه وسّع نطاق تعاونه مع برنامج الامم المتحدة للبيئة في المشروعات ذات الجوانب البيئية . واقترحت اللجنة تعزيز هذا التعاون بدرجة أكبر بالنظر الى أهمية البيئة للتنمية الشاملة في البلدان المستفيدة بالمعونات . وأعربت اللجنة عن قلقها لتردى البيئة على الصعيد العالمي ولاستمرار مشكلات الامن الغذائي ، لا سيما في البلدان النامية .

١٠٧ - وطلبت اللجنة الى المدير التنفيذي لبرنامج الاغذية العالمي إعداد تقرير عن اسهام البرنامج في تنفيذ القرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ لعرضه على اللجنة في دورتها السابعة والعشرين في أيار/مايو ١٩٨٩ ، وإحالته ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين .

الانشطة

١٠٨ - يوفر البرنامج ، من خلال مشروع المعونة الغذائية ، كل ، أو بعض ، أجور القوى العاملة الكبيرة أو المجتمعات المحلية المنخرطة في أنشطة لتحسين البيئة ، مثل صيانة التربة والمياه ومكافحة تآكل التربة وزراعة المدرجات وإعادة التحريج ، في صورة عينية ، أو يقدم اليها الحوافز . وتتضمن المشروعات التنفيذية عناصر صممت خصيصا للحفاظ على البيئة أو اصلاحها . وهي تشمل أنشطة مثل إعادة التحريج ، وتثبيت الكثبان الرملية ، وزراعة المدرجات ، وحماية مجمعات المياه ، والحد من عمليات الرعي ، وزراعة مصدات الرياح ، وتشمل كذلك جوانب بيئية في إطار التنمية الريفية الزراعية واستيطان الاراضي والاصلاح الزراعي والانشطة السكنية .

منظمة العمل الدولية

الاجراء الذي اتخذته هيئة الادارة

١٠٩ - احيطت هيئة الادارة علما ، في دورتها التاسعة والثلاثين بعد المائتين المعقودة في آذار/مارس ، بالقرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ وقامت باستعراضهما . كما بحثت هيئة الادارة في دورتها الحادية والاربعين بعد المائتين المعقودة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ ، المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي بشأن البيئة . وستبحث هيئة الادارة في دورتها الثانية والاربعين بعد المائتين ، في شباط/فبراير - آذار/ مارس ١٩٨٩ ، وثيقة مقدمة من المدير العام بشأن اسهام منظمة العمل الدولية في تحقيق التنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة (GB.242/10/6/3) . كما ستبحث هيئة الادارة البرنامج والميزانية المقترحين للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، اللذين يصنفان الشواغل البيئية والتكنولوجيا بوصفها موضوعا من موضوعات أربعة ذات أولوية .

الانشطة

١١٠ - كما جاء في الوثيقة المذكورة أعلاه ، يولي البرنامج الاولوية لثلاثة مجالات هي : بيئة العمل ؛ والتدريب البيئي ؛ والعلاقة بين البيئة والعمالة والفقر والتنمية .

١١١ - وتولي المنظمة درجة عالية من الاولوية لبيئة العمل التي حظيت باهتمام محدود نسبيا في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية وفي "المنظور البيئي" . وقد وضعت المنظمة في برنامجها للسلامة والصحة المهنيتين وظروف العمل والحياه عددا من المعايير الدولية للعمل تتعلق بتلوث الهواء ، والضوضاء ، والاهتزاز ، والسلامة والصحة في مختلف القطاعات الصناعية ، وهي تتصدي ، في الوقت الراهن ، لمسألة السلامة في استخدام المواد الكيميائية أثناء العمل . وتستهدف الاعمال الاخرى للمنظمة تعزيز ودعم الجهود المبذولة على المستويات الدولية والاقليمية والوطنية للحد من الأمراض والحوادث المهنية وتحسين بيئة العمل . ويشمل ذلك ، على سبيل المثال ، إعداد مدونات ممارسة بشأن مختلف قضايا السلامة والصحة ، وتحسين خدمات الصحة المهنية على المستوى الوطني بالنسبة للمشروعات الصغيرة ، والعمال الزراعيين والقطاع غير الرسمي ، فضلا عن الأعمال المتعلقة بمنع الاخطار الكبرى . والى جانب ذلك ، يتم التدريب ونشر المعلومات ، من خلال المركز الدولي للمعلومات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين التابع للمنظمة ، والنظام الدولي للتحذير من الاخطار على السلامة والصحة المهنيتين . وعن طريق البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية ، الذي يشترك فيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل

الدولية ، يتصدى البرنامج للمشكلات التي يتزايد الحاحها في موقع العمل فيما يتعلق بالمواد الكيميائية . وقد اضطلع بعمل مماثل من أجل حماية العمال المعرضين للاشعاع بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١١٢ - وفي إطار البرنامج الدولي لتحسين ظروف العمل وبيئته ، يتم مساعدة الحكومات على صياغة سياسات وطنية للسلامة والصحة المهنيتين ، وتحسين مرافق التفتيش عن طريق تعزيز المؤسسات الوطنية للسلامة والصحة . وهناك موضوع هام وجديد يتمثل في انشاء وتشغيل نظم لمكافحة الاخطار الكبرى في عدة بلدان في آسيا .

١١٣ - وقد أصبحت القضايا المتعلقة ببيئة العمل متزايدة التعقيد وأوثق ارتباطا بالبيئة العامة مثلما تبين الحوادث الصناعية الاخيرة . ولذا ستجعل منظمة العمل الدولية أنشطتها أوثق ارتباطا بعمل المنظمات الاخرى المعنية بالبيئة العامة . وستولي أيضا أولوية متزايدة لبيئة العمل في المناطق الريفية وللقطاع غير الرسمي في البلدان النامية .

١١٤ - ويقدم التدريب البيئي في إطار البرنامج التقليدي للمنظمة الخاص بالتدريب المهني والتنمية الادارية وتعليم العمال ، والبرامج التدريبية لمنظمات أصحاب العمل ، في المركز الدولي للتدريب التقني والمهني المتقدم في تورينو وفي المعهد الدولي للدراسات العمالية . وقد شرع مكتب أنشطة أصحاب العمل في تنفيذ أنشطة إعلامية وتدريبية بهدف اطلاع أصحاب العمل على مبادئ وممارسات الادارة السليمة بيئيا . ويجري وضع استراتيجية للتدريب البيئي مع الاهتمام بصورة خاصة بالبرامج الموجهة للانشطة القائمة على التنبؤ والوقاية أكثر من الانشطة القائمة على الإصلاح وإعادة التأهيل ، وبالبرامج الموجهة لمنظمات العمال والمماثلة للبرامج المعدة لأصحاب العمل ، وبادماج القضايا البيئية الملائمة في الانشطة التدريبية المنفذة في إطار برامج أخرى تابعة للمنظمة ، مثل الانشطة الخاصة بالتعاونيات ، والتنمية الريفية ، ومشروعات الاشغال العامة ذات العمالة الكثيفة ، ومشروعات العمالة والتكنولوجيا ، والانشطة المضطلع بها في ميدان السلامة والصحة المهنيتين وظروف العمل والحياة .

١١٥ - وسيجرى تعزيز الانشطة الواسعة المدى التي تنفذها المنظمة بهدف التخفيف من حدة الفقر وايجاد فرص للعمل وادرار الدخل ، من خلال ادماج اعتبارات التنمية البيئية القابلة للإدامة في تخطيط تلك الانشطة وتنفيذها . وحيث أن المناطق الحضرية

والريفية التي تحتاج بيئتها الى حماية واصلاح في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية كثيرا ما تعاني من البطالة والفقر فإن المنظمة تساعد الحكومات على كفالة أن تعبّر سياساتها البيئية بمزيد من الفعالية عن الاحتياجات من العمالة وعن فرص العمل المتاحة ، وأن تبين سياسات العمالة الاعتبارات البيئية .

١١٦ - ومن المتوقع أن يستكمل مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ١٩٨٩ مناقشاته بشأن التنقيح الجزئي للاتفاقية المتعلقة بحماية وادماج السكان الأصليين وغيرهم من السكان القبليين وشبه القبليين في البلدان المستقلة . وهذا أمر قد يدعم الأعمال المنفذة استجابة لتوصية اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية فيما يتعلق بالسكان الأصليين والجماعات الأخرى الضعيفة .

١١٧ - وعملا على تطوير عمل المنظمة في المستقبل ، سيترتب على تنفيذ عدد من توصيات اللجنة العالمية و "المنظور البيئي" أن يبين تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها المنظورات طويلة الاجل ، وأن يبين كذلك أهمية الانصاف ، أو بعبارة أخرى أهمية المفهوم القائل بأن المشاركة غير المنصفة في الاعباء الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وفي المنافع المتحققة من عملية التنمية لا يمكن أن تؤدي الى تحقيق التنمية القابلة للإدامة ، بل ستؤدي فحسب الى استمرار الفقر والاجحاف والانقسام ؛ وأنه ينبغي تشجيع التعاون الثلاثي الأطراف وتعزيز النهج الثلاثية الاطراف لصالح الأنشطة البيئية للمنظمة ؛ وأنه ينبغي الاهتمام بصورة متزايدة بالاستعراض العملي للأثر البيئي ، وبالحاجة الى تنفيذ أنشطة التدريب الداخلي للعاملين وأنشطة دعم استشارية في هذا الميدان .

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

الاجراء الذي اتخذته هيئة الإدارة

١١٨ - اعتمد مؤتمر المنظمة في دورته الرابعة والعشرين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ القرار ٨٧/٩ المعنون "أنشطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المتعلقة باللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" . وبناء على طلب المؤتمر الوارد في هذا القرار ، قدم المدير العام الى مجلس المنظمة في دورته الرابعة والتسعين المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، تقريرا بشأن "جوانب سياسة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرامجها وميزانيتها وأنشطتها الرامية الى الإسهام في تحقيق التنمية القابلة للإدامة" (CL.94/6) .

١١٩ - ولاحظ المجلس اشتراك المنظمة منذ فترة طويلة في الاعمال الرامية الى تعزيز النظم الانتاجية القابلة للإدامة ، وكذلك اتساع نطاق أنشطتها الجارية لترشيد إدارة الموارد الطبيعية وصونها من أجل زيادة الانتاج الزراعي وتحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية . ورأى المجلس أن ولاية المنظمة وخبرتها الواسعة قد جعلتا منها المنظمة الرئيسية التي تعمل في إطار منظومة الامم المتحدة على تعزيز التنمية الزراعية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة . ورأى المجلس أنه ينبغي للمنظمة أن تولي أولوية أكبر للاستفادة من الحياة البرية ، والاستراتيجيات البديلة لمكافحة الآفات ، وصون الموارد الجينية لكل من النباتات والحيوانات ، وتشجيع الزراعة القابلة للإدامة في المناطق الاستوائية ، وتخطيط استخدام الأرض ؛ وحث المنظمة على ترجمة مفهوم التنمية القابلة للإدامة تدريجيا ، الى سياسات وبرامج عملية وتنفيذية في قطاعات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك .

١٢٠ - ولاحظ المجلس أيضا أنه سيتاح خلال عام ١٩٨٩ عدد من الفرص لمناقشة قضايا البيئة والتنمية القابلة للإدامة في مختلف اجتماعات هيئات الادارة في المنظمة ، بما فيها لجنة الزراعة ، اثناء النظر في المقترحات الخاصة ببرنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، وذلك إبان الدورتين الخامسة والتسعين والسادسة والتسعين للمجلس في اطار برنامج العمل والميزانية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ وإبان الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر في اطار البند الخاص بحالة الاغذية والزراعة في ١٩٨٩ ، وهو بند سيتضمن فصلا خاصا عن التنمية القابلة للإدامة .

الانشطة

١٢١ - تستند أنشطة المنظمة المتعلقة بالتنمية القابلة للإدامة الى مقررات اتخذتها هيئات الادارة فيها والى صكوك سياسية ، مثل برنامج عمل المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، والميثاق العالمي للتربة ، والمشروع الدولي للموارد الجينية النباتية ، واستراتيجية ادارة مصائد الاسماك وتنميتها ، ومدونة قواعد السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات الحشرية واستخدامها ، وخطة عمل الاحراج الاستوائية ، وميثاق الأمن الغذائي العالمي ، التي يغطي كل صك منها مكونا هاما للتنمية القابلة للإدامة :

(أ) صون الموارد الطبيعية وادارتها : يجري حاليا ، على سبيل متابعة الاستراتيجية العالمية للصون ، وضع استراتيجية لصون التربة لصالح افريقيا ، وإعداد مبادئ توجيهية وكتيبات عملية بشأن موضوعات محددة . والانشطة المتعلقة بصون الموارد

الجينية تستند الى أهداف المشروع الدولي للموارد الجينية النباتية ، وتركز على انشاء شبكة منسقة على الصعيد العالمي للبرامج الوطنية والاقليمية والدولية للموارد الجينية ، وعلى نظام عالمي للمعلومات جرى استحداثه بالتعاون الوثيق مع المجلس الدولي للموارد الجينية النباتية . وفي ميدان الموارد الجينية الحراجية يتم التشديد على صون الموارد في موقعها ، ويجري إعداد كتيب عملي لهذا الغرض . ويحمي صون الموارد الجينية لمصائد الأسماك أصناف الأسماك المحلية ؛

(ب) ادارة نظم الانتاج : تشدد برامج المنظمة على نظم الانتاج التي توفق بين النمو والقابلية للإدامة تحت مختلف الظروف الزراعية الايكولوجية ؛ وعلى المحاصيل التقليدية وتنويع المحاصيل في إطار نظم المحاصيل المحلية ونظم المحاصيل المختلطة المستحدثة ؛ وإدخال زراعة أخشاب الوقود في نظم الزراعة واحراج القرى ؛ وإدماج تربية الأحياء المائية في نظم زراعية منتقاة ؛

(ج) تطوير التكنولوجيا واستخدامها : تتضمن الأنشطة الإستشعار عن بعد ، وتكنولوجيات الأرصاد الجوية في مجال الزراعة بوصفها جزءا من تقييم الموارد ورصدها ؛ واستخدام تكنولوجيات النظائر المشعة بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛ واستخدام تقنيات السيطرة المتكاملة على الآفات في زراعات الأرز والقطن وجوز الهند والخضروات ؛ ومنع الفواقد في الأغذية ، وتطوير التكنولوجيات المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، مثل تحسين المواقد وتكنولوجيات صنع الفحم النباتي ، واستخراج الغاز من الخشب والمخلفات الزراعية ، والغاز الحيوي ، واستخدام الرياح في توليد الطاقة ، والطاقة الشمسية ؛

(د) مكافحة التلوث : التشديد على تنفيذ وتحسين مدونة قواعد السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها ؛ وعلى آثار الملوثات على مصائد الأسماك والكائنات المائية ؛ وعلى البرنامج الدولي لرصد ملوثات الأغذية ؛

(هـ) الجوانب الاجتماعية الاقتصادية : الرصد المنتظم للفقر في المناطق الريفية بالاضافة الى السياسات والتدابير الرامية الى التخفيف من حدته ؛ وإشراك الشباب والنساء في البرامج المتعلقة بانتاج الأغذية والمحاصيل النقدية والماشية والحراجة ، وبرنامج المشاركة الشعبية ؛ واللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي ، التي توفر المنظمة ما يلزمها من خدمات ، والتي تتصدى لمعالجة العديد من القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والقابلية للإدامة ؛

(و) نقل المعلومات وتبادلها : التدريب ونشر المعلومات التقنية بشأن الموضوعات التي لها تأثير مباشر على التنمية القابلة للإدامة ؛ وقواعد البيانات وشبكات المعلومات الخاصة بالزراعة ومصائد الأسماك والحراجة ، بوصفها أساسا لتخطيط البيئة والتنمية وصون الموارد .

١٢٢ - وسوف تشدد أنشطة المنظمة في المستقبل على ما يلي :

(أ) مساعدة البلدان : السياسات البيئية للتنمية الزراعية والريفية القابلة للإدامة ؛ وإدماج الاهتمامات البيئية في عملية التخطيط والتنمية ؛ والتدريب على تقييم الأثر البيئي ؛ والنهوض بالوعي البيئي على جميع المستويات ؛

(ب) التحليل التقني وتحليل السياسات : الحفاظ على التنوع البيولوجي ؛ وصون التربة والمياه ؛ واستحداث نظم انتاج سليمة بيئيا وقابلة للإدامة في ميادين الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك ؛ وتغير المناخ وأثره المحتمل على الانتاج الغذائي والزراعي .

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

الاجراء الذي اتخذته هيئة الادارة

١٢٣ - على الرغم من أن المؤتمر العام لليونسكو لن ينعقد قبل خريف عام ١٩٨٩ ، فإن المجلس التنفيذي للمنظمة قد قرر في دورته التاسعة والعشرين بعد المائة ، المعقودة في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، أن يقدم الى الجمعية العامة تقريرا موحدا بشأن استجابة اليونسكو والتقدم الذي أحرزته نحو تحقيق أهداف التنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة . وتم الانتهاء من هذا التقرير واعتمده المجلس التنفيذي في دورته الثلاثين بعد المائة في تشرين الأول/اكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

١٢٤ - وقد أكد المجلس التنفيذي ، في معرض إعرابه عن اتفاقه مع النهج العام الذي اتبعته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، على الفقرة ٥ من القرار ١٨٧/٤٢ ، وشدّد على الأهمية التي تعلقها اليونسكو على المعيار الخاص بالانصاف وعلى الجوانب الاجتماعية والثقافية لنهج المنظمة فيما يتعلق بالتنمية . وذكّر المجلس بالإسهام المهم للبرامج البيئية السابقة والحالية لليونسكو في تحقيق التنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة . كما لاحظ المجلس أن المناقشة الواسعة بشأن معنى مفهوم التنمية القابلة للإدامة لم تسفر بعد عن نهج يحظى بالقبول على الصعيد

العالمي يمكن الاهتداء به لدى تطبيق ذلك المفهوم ، عمليا ، على تخطيط التنمية . ولذا دعا المجلس المدير العام الى اتخاذ الاجراء المناسب في إطار الخطة الثالثة المتوسطة الأجل لليونسكو ، لتعريف المفهوم بقدر أكبر من الوضوح ، بقدر ما يتعلق الأمر بولاية اليونسكو ، مع التشديد بصورة خاصة على احتياجات البلدان النامية .

١٢٥ - وشدّد المجلس الحكومي الدولي لبرنامج الانسان والمحيط الحيوي في دورته العاشرة ، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، على الأهمية المتزايد لهذا البرنامج العلمي الدولي الجاري تنفيذه ، والذي كرست فلسفته وأهدافه تماما للسعي الى تحقيق التنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة . وتنفيذ خطة العمل لمحتجزات المحيط الحيوي ، على سبيل المثال ، انما يلتقي مع اهتمام اللجنة العالمية بالتنوع البيولوجي والحاجة الى انشاء مناطق محمية من نوع غير تقليدي . ويعني أحد الاتجاهات البحثية الجديدة لبرنامج الانسان والمحيط الحيوي بمسألة "الاستثمار البشري واستخدام الموارد" ، مع التركيز على السلامة البيئية وعلى الكفاءة والإنصاف الاقتصاديين .

١٢٦ - وحدد المجلس التنفيذي للجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية في دورته الحادية والعشرين المعقودة في آذار/مارس ١٩٨٨ ، خمسة اتجاهات رئيسية تتعلق بالتنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة ، بوصفها اتجاهات تميز العمل المنسق للدول الأعضاء في اللجنة حتى نهاية القرن وما بعدها ، وهذه الاتجاهات هي : (أ) برامج أبحاث المناخ العالمي وما يرتبط بها من تجارب اوقيانوغرافية واسعة النطاق ؛ و (ب) إجراء أبحاث عن التلوث البحري ورصده ؛ و (ج) دارسة البيئة البحرية ككل - الساحلية والبحار المفتوحة على السواء - من حيث معالمها وعملياتها الفيزيائية والبيولوجية ؛ و (د) التعجيل بتطوير الخدمات البحرية ؛ و (هـ) تعزيز المشاركة من خلال الالتزام المشترك بالأهداف البحثية على المستويين العالمي والاقليمي وبتنمية الموارد والقدرات البشرية والتكنولوجية .

١٢٧ - واعتمد المجلس الحكومي الدولي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في دورته الثامنة ، المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، خطة موجزة للمرحلة الرابعة من البرنامج (١٩٩٠ - ١٩٩٥) معنونة "الهيدرولوجيا والموارد المائية للتنمية القابلة للإدامة" . وتشير بعض الموضوعات الواردة في الخطة الموجزة الى عمليات الربط فيما بين النظم الجوية والارضية والمائية ؛ والعلاقة بين التباين المناخي والنظم الهيدرولوجية ؛ والتغير في نوعية المياه من خلال الدورة الهيدرولوجية ؛ وتقييم الحالة البيئية لنظم المياه العذبة والتنبؤ بآثار الأنشطة البشرية ؛ والتنمية

المتكاملة لموارد المياه وإدماج عملية اتخاذ القرارات القائمة على المخاطرة ؛ والتعليم والتدريب والاعلام .

الأنشطة

١٣٨ - أثناء إعداد الخطة المتوسطة الأجل الثالثة ، عقد المدير العام اجتماعا لفريق خبراء في تموز/يوليه ١٩٨٨ لإسداء المشورة بشأن آثار القرارين ١٨٦/٤٣ و ١٨٧/٤٣ على البرامج المستقبلية لليونسكو وخلص الاجتماع الى ضرورة أن تستجيب اليونسكو لتحدي التنمية القابلة للإدامة بالعمل على ثلاثة مستويات : (أ) ينبغي أن تصبح التنمية القابلة للإدامة ، بأوسع معانيها ، هدفا رئيسيا يتخلل البرنامج الشامل لليونسكو في ميادين التربية والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والثقافية والاتصال ؛ و (ب) ينبغي مواصلة تطوير عدد من الأنشطة والبرامج الحالية لليونسكو ، مثل الأنشطة والبرامج التي سيرد ذكرها أدناه ، والتي تسهم في توفير قاعدة علمية وتدريبية للتنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة ، وإعادة توجيه تلك الأنشطة والبرامج عند الضرورة ؛ و (ج) ينبغي تنفيذ عدد محدود من المشروعات الميدانية متعددة التخصصات في سياقات اقليمية مختلفة لإيضاح النهج العملية للتنمية القابلة للإدامة .

١٣٩ - ومن بين برامج اليونسكو ذات الصلة الخاصة بالتنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة ما يلي :

(أ) اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية : هي المؤسسة الرائدة في منظومة الأمم المتحدة لتعزيز البرامج المتعلقة بعلوم البحار ، وتطوير وصيانة الخدمات البحرية وما يتصل بها من أنشطة للتدريب والتعليم والمساعدة المادية في هذا الميدان ؛

(ب) المشروع الاقليمي للأبحاث والتدريب من أجل تحقيق الإدارة المتكاملة للنظم البحرية الساحلية ؛

(ج) البرنامج الهيدرولوجي الدولي : يستهدف هذا البرنامج تقييم الموارد المائية ، وتدريب علماء الهيدرولوجيا ، وايجاد الحلول لمشكلات محددة متعلقة بالمياه في بلدان ذات ظروف جغرافية متباينة ومستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ؛

(د) برنامج الانسان والمحيط الحيوي : يستهدف هذا البرنامج توفير الأساس العلمي للإدارة السليمة بيئيا للموارد الأرضية ، وزيادة عدد الأفراد المدربين المطلوبين لتخطيط استخدام الأرض وللمهام الأخرى الضرورية لتحقيق هذا الغرض ؛

(هـ) البرنامج الدولي للمطابقة الجيولوجية : يضم هذا البرنامج شعبتين ترتبطان ارتباطا مباشرا بالمشكلات البيئية وهما "العلوم الجيولوجية للحلقة الرباعية وبقاء الانسان" و "الجيولوجيا من أجل التنمية الاقتصادية" . وبالاضافة الى ذلك يضطلع البرنامج المتعلق بالأخطار الطبيعية بدور رائد في الإعداد للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (في التسعينيات) ؛

(و) شبكة مراكز الموارد الميكروبيولوجية المشتركة بين اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة : تهدف هذه الشبكة الى حفظ مجموعات الجينات الميكروبيولوجية وجعلها متاحة للبلدان النامية ؛

(ز) البرنامج الدولي للتربية البيئية المشترك بين اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة : يستهدف هذا البرنامج تطوير التربية البيئية في جميع مراحل التعليم وكذلك خارج المدرسة .

(ح) حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي في إطار "اتفاقية التراث العالمي" .

١٣٠ - وتسهم البرامج والأنشطة الأخرى لليونسكو أيضا في تحقيق أهداف التنمية القابلة للإدامة بمعناها الواسع . وقد حددت تلك البرامج والأنشطة في التقرير الكامل الذي سيقدمه المجلس التنفيذي لليونسكو الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين .

منظمة الطيران المدني الدولي

الإجراء الذي اتخذته هيئة الإدارة

١٣١ - أبلغ مجلس منظمة الطيران المدني الدولي في دورته الثانية عشرة ، المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، بالقرار ١٨٧/٤٣ . ولاحظ المجلس ، مع ارتياح استمرار الاتصال مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المسائل المتعلقة بالنقل ، ولاسيما الأنشطة المتصلة بالضوضاء التي تحدثها الطائرات والغازات المنبعثة من محركات الطائرات .

الأنشطة

١٣٢ - أعلنت المنظمة أنها أصدرت مرفقا لاتفاقية شيكاغو يحد من الضوضاء التي يمكن أن تحدثها الطائرات في المناطق المجاورة للمطارات ؛ وينطبق ذلك على الطائرات التي تطير بقوة الدفع النفاث ، والمحركات المروحية التوربينية والمحركات ذات الكباسات وعلى الطائرات العمودية . وهناك مرفق آخر لاتفاقية شيكاغو يحد من الدخان المنبعث وشتى الملوثات الغازية التي تصدر عن المحركات التي تعمل بقوة الدفع النفاث في المناطق المجاورة للمطارات . ويجري رصد الأعمال المتعلقة بطبقة الأوزون ، وإذا ما تبين أن انبعاثات عادم الطائرات تسهم بدرجة كبيرة في استنفاد طبقة الأوزون ، ستبذل الجهود التي تتوخى تقليل هذه الانبعاثات .

منظمة الصحة العالمية

الإجراء الذي اتخذته هيئة الإدارة

١٣٣ - طلبت جمعية الصحة العالمية في دورتها الحادية والاربعين ، المعقودة في أيار/مايو ١٩٨٨ ، إلى المدير العام أن يأخذ في اعتباره توصيات اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية عند اعداده لميزانيتها البرنامجية للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ . كما طلبت إلى المدير العام أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والثمانين المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ تقريرا مرحليا عن التقدم المحرز كإسهام في التقرير الذي سيقدم وفقا للقرار ١٨٧/٤٣ .

١٣٤ - وقد نظر المجلس التنفيذي في هذا التقرير المرحلي (EB 83/13) خلال دورته الثالثة والثمانين المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، وطلب إلى المدير العام أن يحيل مضمون التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين وإلى مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للبيئة . واقترح المجلس أن تتخذ جمعية الصحة العالمية قرارا في دورتها الثانية والاربعين التي ستعقد في أيار/مايو ١٩٨٩ تؤكد فيه ، في جملة أمور ، الفكرة القائلة بأن تطوير التكنولوجيا دون ضوابط واستخدامها بشكل عشوائي قد أديا إلى تردي البيئة ، الامر الذي يشكل تهديدا متزايدا لصحة الإنسان ولإمكانية استمرار عملية التنمية ذاتها ، وتدعو إلى وضع سياسات واستراتيجيات وطنية ودولية تتناول الترابط القائم بين التنمية والبيئة والصحة ، وتطلب إلى المدير العام أن يبرز هذا الترابط في برنامج منظمة الصحة العالمية .

الأنشطة

١٣٥ - يستهدف برنامج منظمة الصحة العالمية ، في سياق التنمية القابلة للإدامة ، ضمان تلبية الاحتياجات الصحية الاساسية لكل الشعوب ؛ وأن تكون الشعوب هي المستفيدة

من التنمية ؛ وألا تكون الأمراض المتصلة بالتنمية مصدرا يعرض تنمية الشعوب للخطر ؛ وأن تكفل حماية الشعوب من تعرض الصحة لمخاطر البيئة الناجمة عن عملية التنمية ذاتها . ويوفر البرنامج الدعم للدول الأعضاء في مجال تحديد ووضع الأهداف الصحية كجزء من السياسات القطاعية للزراعة والبيئة والتعليم والماء والاسكان .

١٣٦ - وتركز أنشطة البرنامج اهتمامها على الأمور التالية :

(أ) الاحتياجات الصحية الاساسية : تشمل هذه الاحتياجات منع ومعالجة سوء التغذية ؛ وسلامة الأغذية ومنع حدوث فاقد فيها ؛ وتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، وتنفيذ مشاريع الإسكان الصحي ؛

(ب) السكان والجماعات المعرضة للخطر : يشمل هذا النشاط صحة الأسرة والصحة العقلية ؛ والبرنامج الخاص المعني بالتكاثر البشري ؛ وتوفير الحماية لجماعات معينة من بينها العمال وكبار السن ؛

(ج) الوقاية الصحية وتعزيزها : يشمل هذا النشاط مكافحة الملاريا وغيرها من الأمراض الطفيلية وأمراض الاسهال ؛ والبرنامج الخاص بالبحث والتدريب في مجال أمراض المناطق الاستوائية ؛ والبرنامج الموسّع للتحصين ضد الأمراض ؛ والبرنامج الخاص بمكافحة الحشرات الناقلة للأمراض ، لا سيما في سياق الري والمشاريع الأخرى المتصلة بتنمية الموارد المائية ؛

(د) الصحة الحضرية : يشمل هذا النشاط الرعاية الصحية الأولية في المناطق الحضرية ؛ والصحة البيئية في مجال التنمية الحضرية والبيئية ؛ والرصد الصحي في المستوطنات البشرية ؛

(هـ) الصحة البيئية : يشمل هذا النشاط تقدير خطر المواد الكيميائية السامة على الصحة ، ورصد الجو والمياه والأغذية فيما يتصل بصحة الإنسان ؛ وتقدير ما تحدثه التكنولوجيا الحديثة من أخطار قائمة أو محتملة ؛ والسلامة الكيميائية ؛ والاستعمال الآمن للمبيدات الحشرية في الزراعة وفي أغراض الصحة العامة ؛ والجوانب الصحية للمشاكل البيئية الآخذة في الظهور حديثا مثل استنفاد طبقة الأوزون وأثر غازات الاحتباس الحراري والمخاطر الناشئة عن العمليات الصناعية وعن استعمال المواد الكيميائية وعن انتاج الطاقة .

١٣٧ - وأيد المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والثمانين ، المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، اتخاذ مبادرات جديدة في المجالات التالية :

(أ) التعاون التقني : في مكافحة الأمراض التي تعوق التنمية وسلامة الأغذية والتغذية الصحيحة والأنشطة السكانية وتلبية الاحتياجات الصحية لسكان الحضر الذين يتزايد عددهم بسرعة ويعانون من النقص في الخدمات والمرافق الصحية الأساسية وتقييم ومكافحة الأخطار البيئية الناجمة عن الري والتكنولوجيا الزراعية والصناعية الجديدة ؛

(ب) الأبحاث : خصوصا فيما يتعلق بتلوث المياه والجو وفساد الأغذية وبالجوانب الصحية لإمدادات الأغذية والتغذية الصحيحة وبالحياة وأساليب الحياة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية ؛

(ج) التعاون المشترك بين القطاعات : يشمل التشديد بشكل خاص على قدرة الوكالات الصحية الوطنية على الاضطلاع بدورها في العمل لتحقيق التنمية القابلة للإدامة ، وعلى تقدير التأثير الصحي ؛ وعلى التحليل السياسي والتطوير المؤسسي .

البنك الدولي

الإجراء الذي اتخذته هيئة الإدارة

١٣٨ - نظرت اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك وصندوق النقد والمعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية (لجنة التنمية) في اجتماعها المعقود في نيسان/ابريل ١٩٨٨ في سياسات البنك وعملياته فيما يتصل بمسائل البيئة ، لا سيما الخطوات الجارية لتنفيذ النهج الجديدة التي أعلنها البنك نفسه في ورقات سياسته وفي تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية . واستعرضت اللجنة بعد ذلك في اجتماعها المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ تقريرا مرحليا عن البرنامج البيئي للبنك المذيل بتقرير الرئيس والذي كان معروضا عليها . ومن بين المسائل التي تم استعراضها حجم البرنامج والمشاريع البيئية للبنك ، والمبادلات المحتملة بين التمويل لأغراض البيئة والتمويل لأغراض أخرى ، والصلة الوثيقة بين السياسة البيئية القابلة للإدامة وتخفيف حدة الفقر في البلدان النامية ، من ناحية ، وتمويل الأنشطة البيئية من ناحية أخرى .

الأنشطة

١٣٩ - أدى الاعتراف بالروابط القائمة بين النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر والتردي البيئي إلى توسيع نطاق النهج السابق للبنك الدولي القائم على إدخال الاعتبارات البيئية في المشاريع الفردية التي يضطلع بها البنك في قطاعات مختلفة ، خاصة لمنع الآثار البيئية السلبية . ويتطلب هذا التوسيع معالجة المسائل البيئية في سياق السياسة الاقتصادية الشاملة بدلا من الاهتمام بالمشاريع الفردية وحدها . وبعبارة أخرى ينبغي أن يستكمل العمل الاساسي في المشاريع بإدماج الإدارة البيئية في صنع السياسة الاقتصادية على جميع المستويات . لذلك فإن البرنامج الجديد للبنك لن يقتصر فقط على تناول النتائج البيئية للمشاريع الفردية وتعيين المشاريع الموجهة إلى المشاكل البيئية على وجه التحديد بل سيؤكد أيضا على الاخذ بتدخلات سياسية تستهدف التأثير على السلوك المتصل بالبيئة على نطاق واسع . وقد أنشأ البنك لتنفيذ برنامجه الجديد ، وحدة بيئية في كل مكتب من مكاتبه الاقليمية الاربعة بالاضافة إلى إدارة مركزية للبيئة .

١٤٠ - وكي يتمكن البنك من تخطيط وتنفيذ نهجه الجديدة ، استحدث عددا من الادوات التنفيذية التي شملت ورقات مناقشة بيئية تبحث طبيعة وأهمية مشاكل البيئة ، ومسبباتها ، والاستراتيجيات العامة لوضع سياسات وبرامج استثمارية تستهدف معالجة هذه المشاكل . وستدمج هذه الأدوات في الحوار السياسي للبنك ، وفي الاستراتيجية القطرية وفي العمل القطاعي والاقتصادي ، وكذلك في الانشطة الخاصة بالاقراض . وبالاضافة إلى ذلك ، سيجري تحليل متعمق لمسائل بيئية رئيسية منتقاة في عدد من البلدان استجابة لطلبات من الحكومات ، وذلك من خلال دراسات قطرية محددة تتطلب تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحين على أساس ثنائي . وبدلا من محاولة وضع خطط بيئية وطنية شاملة ، ستتبقى موضوعات محددة ذات أولوية للتركيز عليها في معظم البلدان . ومن هذه الموضوعات استخدام الأراضي ، وإزالة الاحراج ، وتحات التربة ونوعية الجو . وستضع هذه الدراسات القطرية منهجيات للإدارة البيئية المحسنة ، مع تركيز خاص على الإصلاح والتعزيز المؤسسي والسياسي ، على ضوء ما تسهم به هذه المنهجيات في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي ، وتخفيف حدة الفقر ، وصيانة البيئة .

١٤١ - والقصد من هذه الأدوات التنفيذية هو أن تؤدي إلى إدماج الاهتمامات البيئية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية الحوار المتعلقة بالاقراض وبالسياسة للبنك وإلى زيادة عدد عمليات البنك القطاعية التي تشمل أحد مكونات دعم الإدارة المحسنة للموارد الطبيعية . وعلاوة على ذلك ستؤدي هذه الادوات إلى تسهيل عملية تحديد

المشاريع ، وهي عملية تتناول بشكل مباشر مسائل البيئة وتيسر مشاكل الإدارة البيئية في الوقت الذي تستجيب فيه لمعايير النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر . وستوطد الصلات المرتبطة بجهود البنك المستمرة لتخفيض معدلات النمو السكاني بغية منع ازدياد تردي البيئة . وسيبذل البنك أيضا جهودا متزايدة ، لدى استعراضه للمشاريع ، من أجل التنبؤ بالنتائج الايكولوجية والسلوكية المعقدة التي قد تنجم عن مشاريع التنمية الواسعة النطاق . وقد أنشئت آليات لتبصير الموظفين التنفيذيين بضرورة اتخاذ تدابير ترمي إلى تجنب النتائج البيئية السلبية أو علاجها إذا حدثت .

١٤٢ - ويتناول البنك الآن مسائل بيئية رئيسية وفقا لتوصيات اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية . وتتضمن هذه المسائل إزالة الاحراج لا سيما في المناطق الاستوائية ؛ وحفظ التنوع البيولوجي ؛ وتردي مستجمعات الأمطار ؛ والملوحة ، وإدارة الأراضي الجافة ، ومنع الكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها عند وقوعها ؛ والصحة البيئية فيما يتصل بسياسة الاقتصاد الكلي ؛ والاستعمال الآمن لمبيدات الآفات ؛ والكوارث التي تسببها الصناعة ؛ والمسائل البيئية الحضرية ؛ والتلوث الجوي الحضري ؛ وامدادات مياه الشرب والمرافق المحية ، والآثار الاستراتيجية لارتفاع درجة حرارة المناخ في العالم . ومن المسائل التي يتناولها البنك أيضا سياسة تسعير المنتجات الزراعية وقابليتها للاستمرار ، وعدد من المشاكل البيئية الاقليمية (كالبرنامج البيئي للبحر المتوسط) ، وادماج المسائل البيئية في المحاسبة الوطنية ، والنتائج البيئية للاقراض التوافقي .

١٤٣ - وإدراكا لاهمية المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية ، يقوم البنك بتطوير تعاونه في المجال التنفيذي مع هذه المنظمات ، وخصوصا المنظمات الموجودة في البلدان النامية ، وذلك عقب صدور توصيات اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التي جاء فيها أنه يمكن لهذه المنظمات أن تضطلع بدور هام في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية القابلة للإدامة . ومن ناحية أخرى يجري إقامة صلات أوثق مع المانحين على الصعيد الثنائي ومع بقية مؤسسات منظومة الامم المتحدة وغيرها من وكالات التمويل في مجال السياسة التنفيذية وأنشطة البحث من خلال آليات شتى .

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

الإجراء الذي اتخذته هيئة الإدارة

١٤٤ - لاحظ المجلس التنفيذي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في موجزه العام عن أعمال دورته المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ازدياد أهمية الصلات القائمة بين تلك

المنظمة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ومدى هذه الصلات ، وحث الامين العام على زيادة تعزيز هذا التعاون دعما للامن الايكولوجي في سائر أنحاء العالم . وقد اعتبر أن الإنشاء المشترك للفريق الحكومي الدولي المعني بالتغيرات المناخية خطوة ممتازة في هذا الاتجاه . وفيما يتعلق بالانشطة المتصلة بطبقة الاوزون الموجودة في الستراتوسفير ، حث المجلس التنفيذي الدول الاعضاء على أن تقوم ، على سبيل الاستعجال ، بإعادة تقييم سجلاتها الخاصة بالاوزون وتحسين نوعية عمليات المراقبة وتقييمها في الوقت المناسب . وعلاوة على ذلك ، طلب المجلس إلى الامين العام أن ينتهي من إعداد مذكرة تفاهم بين المنظمة العالمية للارصاد الجوية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة بحيث تضطلع المنظمة بموجب تلك المذكرة بعمليات الرصد ، والبحث والتقييم العلميين ، وتحليل سياسة البرنامج والتنمية والانشطة التنظيمية .

١٤٥ - واستجابة للقرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ ، طلب المجلس التنفيذي إلى الامين العام للمنظمة أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة للامم المتحدة عن مساهمات المنظمة العالمية للارصاد الجوية في التنمية القابلة للإدامة . وقد صدر ذلك التقرير في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ بعنوان "التنمية القابلة للإدامة : دور الارصاد الجوية والهيدرولوجيا" . وسينظر المجلس التنفيذي في ذلك التقرير خلال دورته المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

الانشطة

١٤٦ - تقبل المنظمة العالمية للارصاد الجوية مسؤوليات رئيسية وتضطلع ببرامج تتصل بالمناخ والمسائل البيئية التي ترتبط ، حسبما جاء في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، بالآثار المحتملة لسياسات الطاقة الراهنة على الغلاف الجوي للارض . وتدرك المنظمة أيضا الاهمية الكبيرة لبرامجها التقليدية فيما يتعلق بالطقس والمناخ والموارد المائية باعتبارها تمثل دعما علميا لتحقيق التنمية القابلة للادامة لكل الموارد المتجددة . ومن بين هذه البرامج ، يعتبر البرنامج العالمي لرصد المناخ الذي تضطلع بتنفيذه جميع الدول الـ ١٦٠ الاعضاء في المنظمة (ويشمل البرنامج العالمي للرصد ، والاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية ونظم تجهيز البيانات) وبرنامج المناخ العالمي من الاسهامات الرئيسية في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية القابلة للإدامة .

١٤٧ - وقد استجاب برنامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، بالتحديد ، لآثار التغييرات الحادثة في الغلاف الجوي نفسه ، لاسيما نتائج الترسيبات الحمضية والسامة ، واستنفاد طبقة الأوزون ، والشواغل الكبرى التي تلوح في الأفق عن التغير المحتمل في المناخ . وهناك تشديد على ضرورة تحسين المكونات الجوية الأساسية (مثل ثاني أكسيد الكربون ، وغاز الميثان ، وأكسيد النتروز والكربونات الغلورية الكلورية ، والأوزون السطحي والكلي ، وكيمياء الترسيبات ، والايروسول الجوي) وتوسيع نطاق رصدها . وتستهدف التغطية العالمية القيام بعمليات رصد من المنطقة المدارية التي تعد ضرورية لفهم الكيمياء الجوية وتغييراتها المحتملة مع تغير نوعية الهواء ومع التغييرات المناخية الهامة . ويتضمن البرنامج جملة أنشطة منها :

(أ) قيام الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغيرات المناخية (الذي عقد اجتماعه الأول في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨) بمواصلة عمليات التقييم العلمي للزيادات في التأثيرات المناخية التي تحدثها غازات الاحتباس الحراري ، والنظر في الاستجابات السياسية الملائمة على الصعيد الدولي ، بمعاونة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛

(ب) الاشتراك في رعاية عقد المؤتمر المعني بالتغيرات الجوية (تورنتو ، حزيران/يونيه ١٩٨٨) ودعم الحلقة التدريبية بشأن الجوانب السياسية والقانونية للتلوث الجوي العالمي (أوتاوا ، شباط/فبراير ١٩٨٩) ؛

(ج) عقد المؤتمر العالمي الثاني المعني بالمناخ في جنيف في الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه الى ٣ تموز/يوليه ١٩٩٠ بمعاونة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو لاستعراض ما تحدثه التغيرات المناخية من آثار تتعلق بالسياسة والعلوم ؛

(د) دعم مراقبة الجودة ونشر البيانات في النظام العالمي لمراقبة الأوزون وشبكة رصد التلوث العادي للهواء ؛

(هـ) عقد اجتماع تنسيقي خاص (أواخر عام ١٩٨٨) لرؤساء الهيئات التابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن البرنامج العالمي للمناخ ؛

(و) اجراء دراسات في اطار عنصر البحث في البرنامج العالمي للمناخ ، بمعاونة المجلس الدولي للاتحادات العلمية واليونسكو ، عن التفاعل بين الجو

والمحيطات في الجو العالمي للمحيطات المدارية ، وإجراء تجارب عن دوران المحيطات في العالم ودراسات عن الطاقة الجوية والدورات الهيدرولوجية ودور غازات الاحتباس الحراري ؛

(ز) اجراء عمليات مقارنة بين النماذج الرياضية للتنبؤ بالنقل الجوي والمائي وانتشار الملوثات المشعة من حوادث التسرب العرضي وإقامة نظام منسق عالميا للتنبؤ والاتصالات لمثل هذه الحوادث ، بمعاونة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛

(ح) إقامة نظام لبيانات الأرصاد الجوية الدولية المنسقة للتصدي بفعالية لحالات التلوث البحري ، لاسيما في البحار المفتوحة .

١٤٨ - وعلاوة على ذلك ، أجرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية استعراضا لمشاريع التعاون التقني الجارية التي تدعم التنمية البيئية والقابلة للإدامة . وتتعلق هذه المشاريع بالميادين المتصلة بعلم المناخ وعلم الأرصاد الجوية الزراعية والهيدرولوجيا وعمليات تقييم الموارد المائية وعمليات القياس البيئي .

المنظمة البحرية الدولية

الاجراء الذي اتخذته هيئة الادارة

١٤٩ - نظر مجلس المنظمة البحرية الدولية في دورته الستين المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، كما نظرت لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة والتي اجتمعت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، في القرار ١٨٧/٤٣ .

١٥٠ - ويتصل عدد من التوصيات الواردة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية اتصالا مباشرا بتنفيذ اتفاقية لندن للإلقاء . وعلى ذلك تمت دعوة الاجتماع الاستشاري الحادي عشر للأطراف المتعاقدة في تلك الاتفاقية ، الذي عقد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، للنظر في هذه التوصيات . وقد طلب الاجتماع الاستشاري الى الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية أن يقدم تقريرا عن النتائج التي أسفر عنها النظر في التوصيات وهي كما يلي :

(أ) شجعت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، في الفصل ١٠ من تقريرها ، الأطراف في اتفاقية لندن للإلقاء على أن تعيد تأكيدها لحقوق الدول ومسؤولياتها ازاء التحكم في الالقاء وتنظيمه في حدود المناطق الاقتصادية الخالصة

التي تبلغ مساحتها ٢٠٠ ميل . ووافقت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية على جواز تطبيق الاتفاقية ليس فقط في المياه الاقليمية بل أيضا في نطاق المناطق الاقتصادية الخالصة لمسافة ٢٠٠ ميل ؛

(ب) بالنسبة لتوصية اللجنة العالمية الخاصة بتقييم تقارير عن حالات القاء مواد سامة ومشعة من مصادر أرضية في أي مجمع للمياه أكد الاجتماع الاستشاري أن اتفاقية لندن للإلقاء تتطلب أن تقوم جميع الأطراف المتعاقدة بإخطار أمانتها مباشرة أو من خلال اتفاقات اقليمية للإبقاء عن أنشطتها في المجال ، بما في ذلك طبيعة المواد الملقاة وكمياتها ، وأماكن الالقاء ورصد تلك الأماكن . وتقوم الأمانة بتلخيص نتائج هذه الإخطارات وجعلها متاحة في تقارير سنوية توزعها المنظمة البحرية الدولية . وفي حين أن المنظمة البحرية الدولية تقوم ، بوصفها أمانة اتفاقية لندن للإلقاء ، بجمع المعلومات ذات الصلة عن عمليات الإلقاء في البحار ، فإن عملية جمع المعلومات عن عمليات إلقاء مواد سامة ومشعة في البيئة البحرية من مصادر أرضية ستكون خارجة عن نطاقها وولايتها . ومع ذلك فقد اعترفت هيئات دولية كثيرة ، من بينها فريق العمل ٢٠٠٠ المنشأ بموجب اتفاقية لندن للإلقاء ، بضرورة إنشاء سجل مركزي للمواد والنفايات التي تلقى في البحار .

الأنشطة

١٥١ - قامت المنظمة البحرية الدولية ، باعتبارها الوكالة المتخصصة الوحيدة في الأمم المتحدة المكرسة تماما للشؤون البحرية ، على مدى السنين ، بوضع استراتيجية منسقة عمليا وسليمة تقنيا لحماية البيئة البحرية من التلوث الذي تسببه السفن ومن النفايات التي تلقى في البحار . وفيما يلي العناصر الأساسية لهذه الاستراتيجية :

(أ) توفير آلية فعالة للتعاون التقني والقانوني والعلمي فيما بين الحكومات من أجل حماية البيئة البحرية من التلوث الذي تحدثه السفن ، والاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة ، وتخفيف الآثار البيئية لهذا التلوث والحصول على تعويضات عن ذلك ؛

(ب) اعتماد معايير دولية عملية للغاية في المسائل المتعلقة بالسلامة البحرية ومنع التلوث البحري الناجم عن السفن وعن الأنشطة ذات الصلة والتحكم فيه ؛

(ج) تشجيع قبول هذه المعايير على أوسع نطاق ممكن وتنفيذها بشكل فعال على الصعيد العالمي ؛

(د) تعزيز القدرة على العمل الوطني والاقليمي لمنع التلوث البحري والتحكم فيه ومكافحته وتخفيف أثره ، وتشجيع التعاون التقني لبلوغ هذه الغاية ؛

(هـ) التعاون الكامل مع المنظمات الاخرى في اطار أسرة الامم المتحدة ومع المنظمات الدولية والاقليمية وغير الحكومية ذات الصلة لضمان التوصل الى نهج منسق لهذه المشكلة ولتجنب الازدواجية المبددة للجهود .

١٥٢ - وبدأت المنظمة البحرية الدولية العمل في وضع دراسة لتقييم برنامج المنظمة للتعاون التقني في ميدان البيئة البحرية على ضوء القرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ . وستبحث هذه الدراسة ، في جملة أمور ، الاتجاهات التكنولوجية في النقل البحري على الصعيد العالمي ، والانماط التجارية المتغيرة ، ووسائل النقل المتطورة ، وذلك بهدف تحديد أية نتائج سلبية يمكن أن تنشأ عن ذلك فيما يتعلق بالبيئة البحرية . وستستخدم نتيجة الدراسة في تعيين موضوعات محددة لحماية البيئة تدرج في برنامج المنظمة للمساعدات التقنية . وفي اطار هذه الدراسة ، دعيت جميع الدول الاعضاء في المنظمة الى تحديد المشاكل التي تواجهها في تنفيذ اتفاقيات المنظمة لمنع التلوث البحري .

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الاجراء الذي اتخذته هيئة الادارة

١٥٣ - استعرض مجلس الادارة في دورته الحادية عشرة المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ قابلية أنشطته للاستمرار على ضوء القرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ . وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ عقدت مشاورة دولية عن البيئة والتنمية القابلة للإدامة ودور صغار المزارعين . واستنادا الى توصيات هذه المشاورة والى المفاهيم الخاصة للصندوق واستراتيجيته فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر في الريف ، قدم تقرير مرحلي الى الدورة الثانية عشرة لمجلس الادارة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ (GC.12/L.11) . ويحدد هذا التقرير اطار اجراءات المتابعة في السنوات المقبلة . وقد أيد مجلس الادارة هذا التقرير ووافق على تقديمه الى الجمعية العامة وفقا للقرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ .

الانشطة

١٥٤ - يرتبط الفقر ارتباطا وثيقة بالتردي البيئي . وإذا ما نضبت القاعدة الاساسية لمورد ما تناقصت القاعدة الاساسية الاقتصادية لأنشطة الصندوق تلقائيا على المدى الطويل . وتتطلب معالجة المشاكل البيئية التي يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات

الصغيرة في البلدان النامية وضع استراتيجية إنمائية موجهة نحو صيانة الموارد بحيث تدمج أهداف النمو وتخفيف حدة الفقر وحماية البيئة . ولتعزيز هذه الاستراتيجية قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، في السنوات الأخيرة ، بالأنشطة التالية :

(أ) اجراء دراسات متعمقة بشأن عدد من المسائل التي تواجه مناطق افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى كصيانة الموارد ، وزراعة الغابات ، وأساليب الري الصغيرة ، والرعي ؛

(ب) إيلاء اهتمام متزايد لتحليل مشاكل التردي البيئي وأثرها على الفقر في الريف ؛

(ج) إبراز أهمية توفير إطار حوافز ملائمة لصغار المزارعين لتشجيعهم على المحافظة على قاعدة انتاجهم ؛

(د) زيادة التشديد على المشاركة المفيدة في تحديد الأنشطة المتصلة بصيانة الموارد ؛

(هـ) زيادة التمويل للأنشطة المدرة للدخل خارج المزارع لتخفيض الضغط الديموغرافي على الأراضي الحدية .

١٥٥ - وخلال عام ١٩٨٩ ستوضع اللمسات الأخيرة لاستراتيجية الصندوق الرامية الى تحقيق الاستمرارية لبرنامجه الخاص بالإقراض . وسيقوم الصندوق بجملة أنشطة منها ما يلي :

(أ) زيادة تمويل المسائل المتعلقة بالإصلاح البيئي في برنامجه الخاص بالقروض وضمان جعل الممارسات الزراعية القائمة على صيانة الموارد هدفا واضحا لكل مشاريعه . وستتم مواصلة تعزيز الأنشطة المدرة للدخل خارج المزارع كلما كان ذلك مناسبا وممكنا ؛

(ب) إدراج مسألة التنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة في تعاونه مع الحكومات وتعزيز قدرة موظفيه على تقييم الأثر البيئي ؛

(ج) ضمان مشاركة صغار المزارعين في الانشطة المتعلقة بصيانة الموارد وتدريب جماعات المستخدمين المحليين على مراقبة واستخدام الموارد المملوكة ملكية جماعية بغية تحقيق التنمية القائمة على المشاركة والقابلة للإدامة بيئيا ؛

(د) زيادة إشراك المنظمات غير الحكومية ، باعتبارها أداة تنفيذية ، في تحديد الانشطة وفي صياغتها ورصدها وفي أنشطة التدريب والبحث ؛

(هـ) تعزيز التنمية السليمة بيئيا والقابلة للإدامة بالتعاون مع المؤسسات الشنائية والمتعددة الاطراف .

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

الاجراء الذي اتخذته هيئة الادارة

١٥٦ - اعتمد المؤتمر العام للمنظمة في دورته الثانية المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ المقرر GC.2/DEC 11 ، الذي رحب فيه بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، وطلب إلى المدير العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس التنمية الصناعية بشأن شتى جوانب سياسات المنظمة وبرامجها وميزانيتها وأنشطتها التي تستهدف المساهمة في تحقيق التنمية القابلة للإدامة وفقا للمفاهيم والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة . ونظر مجلس التنمية الصناعية في دورته الرابعة المعقودة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ في تقرير المدير العام بشأن مساهمة المنظمة في التنمية الصناعية والبيئية (IDB 4/16) ، وطلب إلى المدير العام أن يعد تقريرا عن التدابير والانشطة البيئية الواردة في البرنامج الذي تضطلع به المنظمة لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين وفقا للقرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٣ .

الانشطة

١٥٧ - من العناصر الاساسية للتنمية القابلة للإدامة الاستخدام الحكيم للموارد والإدارة الحكيمة للبيئة واصلاح البيئات المتردية . وقد أدرجت مسألة البيئة كموضوع يحظى بالاولوية في خطة المنظمة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ . ولئن كان برنامج المنظمة يركّز ، تقليديا ، على استخدام التكنولوجيا في أنشطة مكافحة التلوث ، ونقل التكنولوجيا فيما يتصل بالتكنولوجيات النظيفة والمنخفضة التكلفة ، وسلامة النبات والبيئة ، والبحث والتطوير ، فإن هناك برنامجا موسّعا يجري التخطيط له بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الاخرى ، وكذلك مع منظمات حكومية وغير حكومية ومؤسسات للبحث . وسيتضمن عمل المنظمة

في هذا السياق كل الأنشطة المتعلقة بالبيئة والأعمال الجارية في قطاع الطاقة فيما يتعلق بصيانة موارد الطاقة المتجددة وتنميتها . وسيولى اهتمام خاص للمجالات التالية :

(أ) ادماج الاعتبارات البيئية في التخطيط الصناعي والتنمية في البلدان النامية ؛

(ب) انتقاء واقتناء تكنولوجيات أكثر نظافة وأمانا ، بما في ذلك التحكم في النفايات وتقليلها و/أو إعادة استخدامها ، لاسيما النفايات التي تنطوي على أخطار ؛

(ج) استحداث تكنولوجيا سليمة بيئيا ومنخفضة التكلفة لإعادة استخدام النفايات الصناعية الصلبة والسائلة ، ومعالجتها ، مع التركيز بوجه خاص على الصناعات الصغيرة والمتوسطة ؛

(د) تنفيذ مشاريع التخطيط البيئي التي تتضمن عمليات تقييم الاخطار والتأثيرات البيئية ؛

(هـ) تطوير نظم الأمان الصناعي والاستجابة لحالات الطوارئ ؛

(و) تنمية القدرة على بناء المؤسسات اللازمة للتنظيم والاستعمال الامثل للتدابير البيئية ونظم الاستجابة لحالات الطوارئ .

١٥٨ - وفي مجال الخدمات الاعلامية ، ستعزز المنظمة أيضا خدماتها في مجال الاعلام الصناعي ومصرف المعلومات التكنولوجية والصناعية . وستتخذ التدابير التالية بالتعاون مع الشبكات الاعلامية ومصارف البيانات الاخرى :

(أ) اقامة قاعدة بيانات خاصة بالبرامج البيئية للحاسبات الالكترونية بحيث تشمل التكنولوجيات البيئية والوسائل الشاملة لتكامل التخطيط البيئي المسجل بالحاسبات الالكترونية ؛

(ب) زيادة تطوير مصرف البيانات الخاصة بمنتجي المعدات ، وبالتكنولوجيات وأنشطة البحث والتطوير ذات الصلة والمتعلقة بالتكنولوجيات الآمنة والقليلة النفايات والموفرة للطاقة والقليلة التلوث ؛

(ج) انشاء شبكة معلومات عن المواد والنفايات الخطرة ؛

(د) زيادة تطوير المبادئ التوجيهية للأمان في ميدان الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الاحيائية ؛

(هـ) انشاء مصرف بيانات عن الاحتياجات اللازمة لسلامة النبات وإدارة النفايات الخطرة في مختلف البلدان .

١٥٩ - وسوف توجز الدراسات والتقارير التقنية التي تعدّها المنظمة البدائل والخيارات التكنولوجية الممكنة لصانعي السياسة ومتخذي القرارات بغية تهيئة قدر أكبر من الوعي البيئي فيما بينهم .

١٦٠ - وسيستخدم نظام المشاورات لضمان إدراك قطاع الصناعة والحكومة ، على حد سواء ، لمزايا وتكاليف تدابير السياسات المتصلة بالبيئة وذلك بغية تهيئة الفرصة لتبادل الخبرات في حل المشاكل البيئية .

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الاجراء الذي اتخذته هيئة الإدارة

١٦١ - طلب المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته العادية الثانية والثلاثين إلى المدير العام في القرار GC(XXXII)/RES/494 "أن يقدم إلى مجلس الإدارة في شباط/فبراير ١٩٨٩ المعلومات المتعلقة بإتمام أنشطة برنامج الوكالة في تحقيق أهداف التنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئيا لاتخاذها أساسا لتقرير يقدم إلى الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة" . وبالاضافة إلى ما تتضمنه تلك الوثيقة من سرد لأنشطة الوكالة فإنها تتضمن أيضا تعليقات على بعض مفاهيم وتوصيات اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، وأبرزها التعليقات التالية :

(أ) إن مناقشات اللجنة العالمية للقوى النووية لا تأخذ في الاعتبار بصورة كافية تدابير السلامة النووية والوقاية من الاشعاعات ، التي اتخذت فعلا لحماية

البيئة والجماهير والافراد العاملين في المرافق النووية من الاخطار الاشعاعية . وقد بدأ عمل اللجنة الدولية للوقاية من الاشعاع في وضع مبادئ للحماية من الاشعاعات في عام ١٩٢٨ . وتم التوصل إلى معايير السلامة والمبادئ التوجيهية والتوصيات والبيانات والاجراءات التي وضعتها الوكالة من خلال التعاون الدولي الكبير ليس فقط مع الخبراء من الدول الاعضاء وانما أيضا حسب المضمون الدقيق الذي يجرى بحثه مع منظمات مثل منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، واللجنة الدولية للوقاية من الاشعاع ، ومنظمة العمل الدولية ، والمنظمة البحرية الدولية ، ووكالة الطاقة النووية التابعة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ولجنة الامم المتحدة العلمية المعنية بآثار الاشعاع الذري ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ؛

(ب) إن الجهود المبذولة في ميدان الوقاية من الاشعاعات تهدف إلى توفير الحماية من الآثار الضارة للاشعاعات المؤينة ليس فقط للأجيال الحاضرة بل للاجيال المقبلة أيضا . ويمكن تطبيق نظام اللجنة الدولية للوقاية من الاشعاع لتحديد الجرعات على جميع حالات التعرض للافراد والشعوب في أي زمن وفي أي مكان يحدث فيه التعرض . وقد أدرج بحث حالات التعرض في الحاضر والمستقبل في المقررات الخاصة بتنظيم الانشطة المماثلة للانبعاثات التي تصدر عن محطات الطاقة النووية وإدارة مرافق التخلص من النفايات . وعلى ذلك فإن الخواص الاساسية لمعايير الوقاية من الاشعاعات ، التي تشكل أساس السلامة النووية ، تتفق مع تعريف اللجنة العالمية للتنمية القابلة للإدامة ؛

(ج) لم تعرّف اللجنة العالمية في تقريرها "مسار الطاقة المنخفض" الذي حثّت عليه كعلاج . وتتباين التنبؤات الحالية تباينا واضحا مع التصورات التي حثّت عليها اللجنة العالمية ، وستسفر جميعها عن مستويات متزايدة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون . ولا بد من الاعتراف بأن بلدانا نامية كثيرة تخطط الآن للاعتماد على الفحم في معظم توسعاتها المستقبلية المتعلقة بإمدادات الطاقة . وتشكّل الانبعاثات التي لا مفر منها من ثاني أكسيد الكربون نتيجة للاستعمال المتزايد للوقود الاحفوري القضية الرئيسية لتأثير غازات الاحتباس الحراري التي ينتظر أن تؤدي إلى تغير المناخ العالمي ؛

(د) لا تشير اللجنة العالمية إلى المزايا البيئية للقوى النووية التي تولّد في ظل ظروف التشغيل العادية . ولقد أدى استخدام القوى النووية إلى انخفاض

انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النتروجين في بعض البلدان . وتوليد القوى النووية لا ينتج بطبيعة الحال أية انبعاثات لثاني أكسيد الكربون . ولو كانت الكهرباء التي تولّد الآن عن طريق القوى النووية في العالم ككل قد جرى انتاجها من المحطات التي تستخدم الفحم ، لزادت الانبعاثات السنوية إلى الجو من ثاني أكسيد الكربون نتيجة لانتاج الطاقة بنحو ١,٦ ألف مليون طن زيادة على الانبعاثات السنوية الحالية التي تبلغ ٢٠ ألف مليون طن .

١٦٢ - وقد أحاط المجلس علما بالتقرير وطلب إلى المدير العام أن يقدمه إلى الجمعية العامة .

الأنشطة

١٦٣ - تتناول أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الكثير من استنتاجات وتوصيات اللجنة العالمية . وما فتئ برنامج الوكالة يستجيب لسنوات طويلة لهذه الاستنتاجات والتوصيات بقدر ما تشملها ولايتها القانونية . وعلى ذلك قامت الوكالة بالأنشطة التالية :

(أ) في الوقت الذي تركّز فيه الوكالة على الاهتمام بالقوى النووية باعتبارها احدى وسائل توفير الطاقة للتنمية الاقتصادية ، استحدثت تقنيات تخطيطية للطاقة تقوم على اجراء مقارنات بين مختلف طرق انتاج الكهرباء ، وتحديد التوسع الأمثل اقتصاديا لنظم توليد الكهرباء ؛

(ب) ومن أهم عناصر البرنامج الشامل للوكالة ، البرنامج المشترك بينها وبين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وهو برنامج يتعلق بالتقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة ومكرّس في معظمه لزيادة انتاج الأغذية وتخفيض تأثير استعمال الأسمدة ومبيدات الآفات على البيئة ؛

(ج) وقد أصبحت التقنيات النووية أدوات روتينية لتنمية المصادر - فمثلا يصعب الآن اجراء بحوث هيدرولوجية لتقدير موارد المياه وتنميتها دون الاستعانة بالتقنيات النظائرية ؛

(د) وتعتبر امدادات الطاقة اللازمة للنمو الاقتصادي القابل للإدامة والمقبول بيئيا أحد الأنشطة الرئيسية لبرنامج الوكالة ؛

(هـ) وتشجع الوكالة عملية الرصد والتقييم البيئيين باستعمال التقنيات النووية باعتبارها مسألة هامة في سياق البيئتين الحضرية والصناعية.

١٦٤ - وفيما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ، كحالة وقوع حادث نووي، دخلت اتفاقيتا الوكالة بشأن التبليغ المبكّر عن وقوع حادث نووي وتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ اشعاعي حيّز النفاذ. ومع نهاية عام ١٩٨٨ بلغ عدد الدول الموقّعة على اتفاقية تقديم المساعدة ٧٢ دولة و١١ دول المصدّقة عليها ٣٣ دولة.

١٦٥ - ويتضمن برنامج الوكالة كذلك أنشطة تتصل بالمسائل الأخرى التي أشارتها اللجنة العالمية فيما يتعلق بالطاقة النووية، كالقلق من الانتشار، وتكاليف الطاقة النووية وتمويلها، والمخاطر البيئية والصحية، وأخطار الحوادث النووية، والتخلص من النفايات المشعة. وعموما، تمثل الأنشطة المتصلة بالبيئة نحو ١٧ في المائة من الميزانية العادية للوكالة. وتزيد هذه النسبة كثيرا في مجالات البرنامج الموضوعي فتصل إلى ٦٠ في المائة في مجال السلامة والطاقة النووية و ٥٥ في المائة في مجال الاستخدامات النووية.

المنظمة العالمية للسياحة

الاجراء الذي اتخذته الادارة

١٦٦ - طلبت الجمعية العمومية للمنظمة العالمية للسياحة في دورتها السابعة المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ من المنظمة أن تدرس آثار تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية على سياستها وبرامجها، وأن تبحث مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة امكانية تخصيص احدى المسائل الخاصة في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن حالة البيئة لموضوع السياحة والبيئة، وتدرس معه امكانية تمويل الأنشطة المضطلع بها في ميدان السياحة والبيئة عن طريق التبرعات. ودعت الدول الأعضاء في المنظمة إلى ايلاء اهتمام خاص في خططها وبرامجها للجوانب البيئية للسياحة وإلى تأييد المبادرات الوطنية والاقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز البيئة وحمايتها، وخصوصا جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الأنشطة

١٦٧ - يجري، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وضع مبادئ توجيهية لتطوير المنتزهات الوطنية البحرية والبرية للسياحة، وبشأن موضوع القدرة على

تقديم خدمات للسياح . وستشكل مشاريع السياحة الجارية والمخطط لها أو التي تمول من مصادر متعددة الأطراف كبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، عند الاقتضاء ، مكونا بيئيا . وتشدد الدورات التدريبية والتعليمية التي ترعاها المنظمة على المسائل البيئية وعلى وضع نهج بيئي جيد لتخطيط وادارة شتى جوانب السياحة . ومن المقرر أن يعقد اجتماع للجنة البيئة عام ١٩٨٩ لمواصلة دراسة آثار تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية .

- - - - -